



مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ
فِي الْإِسْلَامِ
لفضيلة الشيخ أبو الوفا مصطفى الراغب

الطبعة الثانية

بالحمد والعشرون

نظمه إسلامية

سلسلة البحوث الإسلامية

0173119



Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

الدكتور / القطب محمد طلبة

القاهرة

مكتبة
أبي بكر القطب محمد القطب الحبلية
قيد محمد قطب شارع محمد قطب
المعادي

١٠٠٩ المخطوط ١٩٧٣

مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ فِي الْإِسْلَامِ

للفضيلة الشيخ أبو الوفا مصطفى المرعشي

العدة الثانية - الكتاب الحادي والعشرون

رجب ١٣٩٠ هـ - سبتمبر ١٩٧٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

لفضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد النبيين ،
وخاتم المرسلين سيدنا محمد قدوة أهل الحق واليقين، وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد :

فقد أحب الله الإنسان ورفع شأنه ، وأعلى قدره ، ووضع
من جميع خلقه في أرقى منزلة ، وزوده فوق قدراته البدنية بمسكنه
التفكيرية ، ومطائقه العقلية ، وكانت الحكمة الإلهية الباقية في ذلك
أن يهيء المولى عز وجل الإنسان لمهارة هذا الكون وللملئ
مسئوليته فيه ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل الدائب الدائم ،
والنشاط المتواصل لاستغلال خيرات الأرض وما أفاء الله به
على الإنسان من جليل النعم وما من به عليه من مصادر لا تنفذ

ومدد لا ينقطع من المواد والخامات والقوانين والنواميس
لأنه تصلح أن تكون موضوعاً لنشاط الإنسان ومادة لعمله
وحقلاً لتفكيره وتأمله .

وبمقدار ما يبذل الإنسان من عمل وما يقدم من جهد يكون
فصيبه من الحياة الأفضل ، ويكون حظه من السعادة .

ويتناسب المستوى الحضارى له ولمجتمعه مع قيمة وحجم
ما يبذل من عمل وجهد ، وما يتحمل فيه من مشقة وكأ وكيفية .

فذلك كانت قيمة الإنسان في أن يعمل ، وكانت قيمة العمل
فما يترتب عليه من نعمة ونفع للفرد والمجتمع ، وكان مبلغ ما فيه
من نفع متناسباً طردياً وعكسياً مع مبلغ إتقانه وإحسانه .

من أجل ذلك كله كان للعمل والمال ضرورتين من ضرورات
الحياة الإنسانية ، وأساسين هامين من أسس الاقتصاد الحديث
بل دعامتين قويتين من دعائم الرقى الحضارى والازدهار والتقدم
لأى مجتمع من المجتمعات .

للعمل كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج .

والمال كعنصر ضرورى من عناصر العمل .

بل وكأساس موضوعى له ، هما دعامتا الاقتصاد لأى مجتمع

قوى الأركان متين الأسس . فليس بغير إبذن أن يهتم الإسلام :
بالعمل وبالعاملين وأن يحض عليه وأن يجعل الأرض بكل ما فيها
مهيئة لبذل النشاط ومسخرة لصالح الإيمان وسعادته على أن يبذل
-بجهد ويستغل طاقته في استخدامها والانتفاع بتحيراتهما .

فذلك ما يشير إليه الحق جل وعلا في غير موضع من القرآن
الكريم كما في الآيات التالية :

« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا
من رزقه » . (١)

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . (٢)

« من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة
طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » . (٣)

ولم يكتف الإسلام بطلب العمل والحض عليه وإنما تجاوز ذلك
في درجات الرقي والسمو إلى المطالبة بإتقان العمل وإخلاص النية فيه .

أ- إتقان العمل فقد بينه قول الرسول ﷺ :

« إن الله يحب من أحكم إذا عمل عملا أن يتقنه » .

وكحافظ على هذا الإتقان والإحسان في العمل يقول من قائل :

[٥] الملك ١٠ . [٢] الأوبة ١٠٠ . [٣] النحل ٩٧ .

« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ، ^(١) .
ويقول :

« فمن أبصر فلنفسه ومن مى فعليها ، ^(٢) .

« ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه ، ^(٣) .
وأما إخلاص النية فينبه قوله عليه السلام :

(إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) .

ولما كان استغلال الوقت في نظر الإسلام مقوماً من مقومات العمل ، وعاملاً على إنجاحه فقد حدث الإسلام جماعة المؤمنين على توخى الإصرار بعمل الصالحات وعدم الإبطاء فيه ، وصنف أعمال الخير في مراتب أربع :

الأولى : فعل الخير في ذاته :

« وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » ^(٤) .

للثانية : المسارعة إليه :

« وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة ، ^(٥) .

« إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ، ^(٦) .

الثالثة : التسابق ومحاولة المسبق في هذه المسارعة :

« فاسبقوا الخيرات ، ^(٧) .

[١] الإسراء : ٧ . [٢] الأنعام : ١٠٤ . [٣] يونس : ٦١ . [٤] الحج : ٧٧ .

[٥] آل عمران : ١٣٣ . [٦] الأنبياء : ٩٠ . [٧] البقرة : ١٤٨ .

بل حدد منزلة المؤمنين المولى عز وجل بحسب هذا العبق
كما في قوله سبحانه :

«وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» . (١)

الرابعة : المبادرة إلى فعل الخير هي مرتبة أرقى من كل المراتب
المتقدمة وقتها جميعها .

وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : (بادروا بالأعمال الصالحة)
وكان من الطبيعي أن يجعل القرآن الكريم المال قوام الحياة ،
وأنت يعمل على صيانتها من التلاعب به وإسرافه فيما لا يقيسه
أو فيما يضر بالآخرين .

«ولا تثرثوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما» (٢)
فهو موضوع عمل الإنسان ودائرة نشاطه في أوجه حياته المختلفة
وهو في حقيقته ملك المولى عز وجل استخلف للمؤمنين فيه ليوجهوه
لصالح أنفسهم ومجتمعهم ، وليستغلوه فيما يعود على مجتمعهم وأمتهم
بوافر الخيرات وعظيم الثمرات .

فوظيفة المال في نظر الإسلام وظيفة اجتماعية وإنسانية في الوقت
ذاته وإلى ذلك يشير الحق جلا وعلا بقوله :

«وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» . (٣)

[١] الواقعة ١٠ ، ١١ . [٢] النساء . ٥ . [٣] الحديد ٧ .

والكتاب الذى بين أيدينا اليوم والذى تقدمه اقراء السلسلة
من هذا الشهر لفضيلة الأستاذ الشيخ أبو الوفا المراقى الأمين
المساعد لمجمع البحوث الإسلامية وموضوعه

من قضايا العمل والمال فى الإسلام

هو دراسة لبعض وجوه النشاط الإنسانى والمالى من وجهة
النظر الإسلامية ، وبيان قيمتها فى محيط الحياة الإنسانية
وأهميتها فى تقدم الأمم وبناء الحضارات الإنسانية .

ورجاؤنا من المولى العلى التقدير أن ينفع به وأن يكون وغيره
من كتب هذه الصالحة عدة للمفكر المسلم فى معرفة مفاهيم دينه ،
وتفهم قضاياها ومبادئه على نحو موفق سليم يثودهم إلى الخير ،
ويسدد خطاهم إلى طريق النجاح والفلاح فى دينهم ودنياهم .

الركنور محمد عبد الرحمن بيبصاه
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

مقدمة

الإنسان كائن حي ذو جسم وروح وغرائز، وقروح مطالبها وغذائها، ولجسم مطالبه وغذاؤه، ولغرائز متطلباتها وأغذيتها، فغذاء الروح العلم والمعرفة، والتفكير والتدبر، والمناظر البهجة والأنعام العذبة، وغذاء الجسم الشراب السائغ والطعام المستطاب مما خلق الله من نبات وحيوان في البر والبحر، والمهل والجبل، وسخره لمنافع الناس تفضلا عليهم ورحمة بهم كما قال تعالى : « ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة » .

وكما قال جل شأنه : « وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تفكرون » .

وكما سخر له أنواع الثبات للغذاء، سخر له أنواع للمعادن ليصنعين بها على تهيئة عيقه، واتخاذ عذته، واستكمال زيلته، فسخر له الحديد ليتخذ منه للمحاول والفؤوس ويعتمد عليه في بناء الدور وإحكام الجسور، وليتخذ منه سلاحا يتقى به الأعداء وينفع عن نفسه

ودينه وحرمة وحرية، وسخر له النحاس ليستخدمه في الأوعية والقدر
وأسللك البرق والكهرباء، وسخر له الذهب والفضة، وجعلهما قيمة
لسكل ممول، كما أنهما الدخيرة والفنية لأهل العالم في الغالب .

وليتخذ منهما النساء زينتهن وحلاهن، وسخر له غير ذلك من
للإعانة التي يكتشف العلم كل يوم فيها جديدا من الأسرار وللنافع
التي تعين على تيسير العيش وترفيه الحياة .

وغذاء الغرائز الذات والشهوات : كلذة الجنس ولذة السماع
ولذة الظفر ولذة الانتقام .

وغذاء الجسم والروح والغرائز ومتطلباتها ليس هيئا ميسورا
يستجيب لك كلما دعوته ويعمقك بما أردته بل لابد دونها من مكابدة
ومعاناة، وضرب في لحاج الأرض واضطراع مع قوى الطبيعة وقوى
البشر ولابد من حمل دائب وكفاح مستمر حتى تبلغ حاجتك وتنال
طلبتك، ولذلك كان من سنن الله أن يعمل الإنسان ليعيش، ويعمل
الحيوان ليعيش، يعمل الإنسان بالكسب والاختيار، ويعمل
الحيوان بالفريزة والإلهام والاضطرار .

وفي الحديث الشريف : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم
كما يرزق الطير تغدو خفاصا وتعود بطانا » .

والعمل بمعنى صوره وأشكاله طريق كسب المال، وللمال وسيلة للحصول على المطالب والرفائب .

والإسلام كمنهج شامل للحياة عني بناحيتي العمل والماله أو بالناحية الاقتصادية كما عني بغيرها من مختلف النواحي ، ووضع لشئون المال قواعد تنظمه في الاكتساب والاستثمار والاستخدام ليكون وسيلة إسماع لا وسيلة إفساد ، وكذلك وضع للعمل قواعد وأصولا توجهه وجهة السداد وتصونه من الانحراف ليسكون هــ والماله الدعاءتين القويتين اللتين تقسوم عليهما حياة الأمم ورخاؤها وحضاراتها .

وقصصنا في هذه الرسالة أن نلم بالتوجيهات أو الرسوم العامة التي اخطتها الإسلام في شئون المال والعمل ، ويعجبني ما قاله أحد الفضلاء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي عن هذه التعاليم وهو : « أن الإسلام لم يأت بها منعزلة عن غيرها من التعاليم بل كان دائما يؤسسها على تعاليم سابقة عليها ، تعاليم خلقية عمائدية تستقر في وجدان المسلم وتجعله يذعن لتعاليم الاقتصاد إذا ما منبعثا من ضميره عن طوعية واختيار ، ثم يشفعها بتعاليم حكومية تجيز لولي الأمر أن يتدخل بسلطانه إذا قصت ظروف المجتمع بتدخله لضمان نفاذها » .

من شؤون العمل

وجوب العمل

إن قواعد الإسلام وسلوك الأنبياء ، " وسلوك الصالحين من المؤمنين على وجوب العمل في مختلف صوره وأشكاله ، واكتساب المال من وجوه الحلال للارتفاق منه والارتفاق به ، فبالمال يقتات الإنسان ويكتسى ، ويربى عياله ويصل رحمه ، ويحفظ عرضه ، ويصون دينه ويذود عن وطنه ويصطنع الرجال ، ويستغنى عن السؤال ويحبيا كريما عزيزا ، ويموت جليلا حميدا .

ولا يعرف الإسلام التواكل ، ويعرف التوكل ، لأن التوكل .
الاعتماد على الله بعد بذل الجهد ، وإفراغ الوسع والأخذ بأسباب النجاح ، أما التواكل فهو عجز ومنقصة وبلادة حس ودناءة نفس لا يرضاها المؤمن لنفسه .

وقد نسب إلى الصوفية التواكل خطأ ، لأن مستنيرى الصوفية يتشددون في وجوب الأخذ بالأسباب ويرفضون إغفالها والتمود من السعى .

فعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن قوم يقولون : « تتكل على الله ولا تكتسب » . فقال : « ينبغي

للناس كلهم أن يتسككوا على الله عز وجل ، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب .

قال تعالى : « فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع » فهذا علم أنهم يكتسبون ويعملون .

وعن أبي بكر المروزي قال : « قلت لأبي عبد الله بن أحمد : هؤلاء المتوكة الذين لا يتجرون ولا يعملون يحتاجون بأن النبي - ﷺ - زوج على سورة من القرآن ، فهل كان معه شيء من الدنيا قال : « وما علمهم أنه كان لا يعمل » ؟ قال : قلت : يقولون نعتد وأرزاقنا على الله عز وجل ، قال : « ذا قول رديء خبيث . الله تعالى يقول : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع » ، فأيش يعني هذا البيع والشراء ؟ »

وقد عمل الأنبياء وكان لكل نبي حرفة يعمل فيها ويعيش منها مع ضخامة مسؤولياته ليسكون قدوة لبنى ماته ، عمل داود عليه السلام . وكان خواصا ، وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : « كان داود يجتلب الناس على المنبر وأنه ليعمل الخوص بيده ، فيعمل منه انتفة أو الشيء ثم يبعث به مع من يبيعه ويأكل من ثمنه . » وكان « إدريس » خياطا يتصدق من كسبه بما فضل من قوته ، وكان « زكريا » نجاراً ، وكان « موسى » يعمل أجيراً ، وفي القرآن

حكاية عن إحدى بنات شعيب : « يا أبت استأجره إن خسير من استأجرت القوى الأمين » .

وأوامر الإسلام وإرشاداته إلى وجوب العمل تفوق الحصر .
وفي القرآن الكريم : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » . وفي الحديث الشريف : « إن من القنوب ذنوبا لا يكفرها إلا الهمة في طلب للميعة » وفيه أيضا : « من طلب الدنيا حللا وتعففا عن للسألة وسعيا على عياله وأطمنا على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر » .

وروى : « أن للنبي - ﷺ - كان جالسا ذات يوم مع أصحابه فنظروا إلى هاب ذي جلد وقوة وقد بكريسي فقالوا : « وبع هذا لو كان هبابه وجلده في سبيل الله ! » فقال ﷺ : « لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفيها من السألة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى تفاخرا وتكاثرا فهو في سبيل الشيطان » .

وقد كانت سيرة الرسول وصحابته تطبيقا عمليا لهذه الإرشادات فقد عمل النبي - ﷺ - في للتجارة مع عمه أبي طالب ، ولخدمته بنت خويلد قبل أن يتزوجها ، ورعى الغنم وكان يقسوم بكثير

من شئون البيت ، وقد سئلت عائشة رضى الله عنها : « كيف كان النبي ﷺ ؟ » قالت : « كان يكون في مهنة أهله أى في خدمتهم » .
وروى أن النبي - ﷺ - لما رجع من غزوة تبوك استقبله أحد الصحابة فقال له : « ما هذا الذى أرى بيدك ؟ » قال : « من أثر المرء^(١) المسحاة أضرب وأنفق على عيالي ، فقبل رسول الله ﷺ يده وقال : هذه يد لا تمسها النار »

ولعمري - رضى الله عنه - الأثر للشهور : « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني فقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة » .

وقد مر على زيد بن مسعدة وهو يفرس في أرضه فقال له : « أصبت ، استغن عن الناس يكن أصون لديك وأكرم لك عليهم كما قال صاحبكم « أحيعة » .

فلن أزال على الزوراء أصمها إن الكريم على الإخوان ذو لئال ويعول بنا الحديث لو استرسلنا في سرد أقوال الصحابة والتابعين في وجوب العمل وتفصيل سيرهم في هذا المجال إهزازا لأنفسهم وضنا بأعراضهم ومروءاتهم أن تزدى بها الحاجة والبطالة والسؤال .

والعمل وإن كان واجبا لمواجهة للطالب للعيشية للإنسان في حياته إلا أن ذلك العمل يجب أن يكون في حدوده الشرعية حتى لا تمس

[١] المر : الخيل .

حقوق الآخرين ولا تضر بمصالحهم حتى تعيش الجماعة في سلام
وتعاون وتكافل. ومن قواعد الإسلام قوله ﷺ: «لا ضرر ولا
ضرار»، وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».
ولقد وضع الإسلام للعمل قواعد عامة، كما وضع قواعد خاصة
في كثير من أنواع التصرفات تدور كلها حول وقاية المجتمع من
الخصومات التي تسبب شتله وتكدر صفوه، كما عني بتنظيم العمل
وتوزيعه حتى لا يشغل عمل الدنيا عن عمل الآخرة، وعما يجب لله
من حقوق، وبه إلى أن العناية فيه وعدم تحرى طرق الكسب
الحلال لا تنجيب رزقا ولا تضاعف كسبا.

فقد قال ﷺ: «إني لا أعلم شيئا يقربكم من الجنة ويبعدكم
من النار إلا أمرتكم به، وإني لا أعلم شيئا يبعدكم من الجنة ويقربكم
من النار إلا نهيتكم عنه»، وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نفسا
لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا
في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق على أن تغلبوه
بمعصية الله تعالى، فإنه لا ينال ما عنده بمعصيته».

وقال العلامة الغزالي في التعليق على الحديث: أمر بالإجمال في
الطلب ولم يقل: اتركوا.

العمل المحظور

ذكرنا فيما سبق أن الإسلام يدعو للمسلمين إلى العمل ويدفعهم إليه ليمشوا أعزة كراما ، كما يريدكم الله ، فقد قال تعالى : « والله العزة والرسول والمؤمنين » .

يدعو الإسلام المسلمين إلى العمل في سائر أنواعه وأشكاله ، وفي جميع مجالاته سواء كان عملا يدويا أو فكريا ، ولم يحظر من العمل إلا ما فيه اعتداء على العقل والنفس واللال والعرض ؛ لأن من أهم مقاصد الإسلام حفظ هذه الأشياء . قال تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما . ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا ، إن نجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما » .

ومن قوله ﷺ في حجة الوداع : « كل المسلم على المسلم حرام ، غداؤكم حرام وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام مثل هذا اليوم وهذا الشهر وحتى دفعة دفعها المسلم مسلما يريد بها سوءا ، وسأخبركم من للإسلام ؟ المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، وللمؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم ، وللهاجر من هجر الخطايا والذنوب ، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله » .

وعلى هذا فشكل عمل أو صنعة فيها أذى لمسلم أو خطر على جماعة للمسلمين فهو حرام ، فقتل النفس بغير حق أو الاستئجار على قتلها حرام، وهو عمل من أشنع الجرائم ، واعتداء جمل الله عقوبته انقتل في الدنيا قساصا، والعذاب في الآخرة وبالا ونكالا قال تعالى: «ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما» .

والعمل في صناعة الخمر والتجارة فيها حرام حرمة شريها ، لأن فيها أخطارا متعددة ، فيها جنابة على عقل الفرد وجسمه وماله وفيها جناية على أمن الجماعة وصفوها ، وليس بنا حاجة إلى تفصيل أضرارها ، فقد أوظفها الأطباء وعلماء الاقتصاد والاجتماع حقها من الشرح والتعليل ، وفي تحريمها يقول الله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إيا الخمر ولليسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، إيا يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون» .

وعن أنس رضي الله عنه قال : «لن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: طارها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعا وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له» .

ويلحق بالعمل في الخمر - بصناعة ويسع وشراء - العمل في صناعة المخدرات التي تخرج النمل عن طبيعته للميزة لتدركه ، لا شراكم مع الخمر في نتائجها وقبح آثارها ، وكذلك العمل في ترويحها ونشرها .

ومن الأعمال التي حرمها الإسلام ، القمار وهو لليسر بسائر صورة سواء كان باللعب بالورق أو للسابقة بالخيول أو للصارعة بالثيران أو لمبارشة بالسكالب لما فيه من الإضرار بالفرد والجماعة وتعذيب الحيوان وحسبنا في بيان أضراره أنه يورث الفقر والإفلاس ويعمل النفوس بالآمال الكاذبة في الفنى والثروة ، ويفرس العداوة والبغضاء في الجماعات ، ويهت إلى جرائم القتل والسرقة والنصب والاحتيال .

ولذلك حرمت أكثر الأمم هذا النشاط لأنه نشاط مخرب هدام .

وكل ما قامت عليه فهو مبسر ، فعن ابن عباس : « كل شيء فيه قمار من زرد » طاولة ، أو شطرنج « فهو لليسر حتى لعب الصبيان بالجوز والكباب » وقال العلامة ابن حجر الهيتمي : « لليسر القمار بأي نوع كان .

وسبب النهي عنه وتعظيم أمره : أنه من أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى عنه في قوله تعالى : « ولا تأْكُلُوا أموالكم بينكم بالباطل » وهو داخل في قوله ﷺ : « إن رجلاً يتخوضون في ماله الغير بغير حق فلهن النار » .

وتقدم ما قاله الله في حكمه : « إنما الحمر ولليسر والأنعام والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » . وقال ﷺ : « من قال تعال أقامرك فليتصدق » ، يعنى أنه أذنب ذنباً يجب التكفير عنه بالصدقة .

ومن الأعمال المحرمة السرقة ، واعترافها عمل أعظم جرماً وأشدّ عقاباً ويكفى في عظم جرمها أن الله أوجب فيها قطع اليد ، قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلاً من الله والله عزيز حكيم » .

ومن الأعمال التي حظرها الإسلام ، السحر واحترافه والتكسب منه لأنه تغريب بالناس وبخاذه لهم وسلب لأموالهم ، بدعوى أن السحر يوصلهم إلى مقاصدهم ويحل لهم مشاكلهم وذلك لعرفهم عن الأسباب الحقيقية التي تصل بهم إلى أغراضهم وحل مشاكلهم ، ويلحق بالسحر قراءة الكف والتمجج وضرب المندل وضرب الودع والخط على الرمل ونحو ذلك مما تتمخض عنه عقول

الدجالة وللشعوذين ، وبدخل في باب الرجم بالغيب وينطلق
على السذج وضعاف العقول .

وقد عد بعض فقهاء الإسلام السحر ككفر أو مؤدياً إلى الكفر ،
وذهب بعضهم إلى وجوب قتل الساحر تلهيراً للمجتمع من شره ،
وفي الحديث : « من نكث في عتدة فقد سحر ، ومن سحر فقد أشرك ،
ومن تعلق بشيء وكل إليه » ، ومن حديث طويل للنبي ﷺ :
« تجنبوا السبع الموبقات » وذكر منها السحر ، ويلحق بالسحر
الكهانة : وهي تعاطي الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ،
وإدعاء معرفة الأسرار ، كما يلحق به العرافة ، وهي إدعاء معرفة
الغيب بدلائل ومقدمات ، وهو من قبيل : إدعاء معرفة الغيب ،
وقد قال ابن خلدون عن هذه الأشياء : « إنها من المنسكرات
القاسية في الأمصار ، لما تقرر في الشريعة من ذم ذلك ، وأن البشعر
محبوبون عن الغيب إلا من أطلعه الله عليه من عنده في نوم
أو ولاية » .

وعن رسول الله ﷺ : « من أنى عرافاً أو كاهناً فصدقه
بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد » .

وبما يجرمه الإسلام ، شهادة الزور ، لأنها تضيع الحقوق ،
وتوغر الصدور ، وتقضي إلى جهة من الجرائم .

وفي الحديث : « لا تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار »

وكذلك يحرم الإسلام المقامرة بأخذ الحيوان هدفاً يرى بالبنادق ونحوها ، فعن ابن عمر : أنه مر بفتيان من قريش قد نصبوا طيراً أو دجاجة يترامونها وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من بلبهم ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا ، فقال ابن عمر : « من فعل هذا ؟ إن رسول الله - ﷺ - لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً » .

ولا يمكن حصر الأعمال المحرمة ويمكن ضبطها في قاعدة عامة وهي أن كل ما فيه أذى للمسلم أو استغلال لضعفه فهو حرام .

مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرُمُ مِنَ السُّؤَالِ

بِحَمْدِ الْإِسْلَامِ السُّؤَالُ لِلتَّعَلُّمِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ فَضَائِلَ لِأَنَّهُ
وَسِيلَةٌ لِلْمَعْرِفَةِ وَتَحْيِصِ الْحَقَائِقِ ، قَالَ تَعَالَى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ
إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .

وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » ، وَقَالَ ﷺ : « السُّؤَالُ
نَعْفُ الْعِلْمِ » .

وَيُكْرَهُ السُّؤَالُ فِيهِ لِمَتَعَنَّتْ وَالتَّظَاهَرُ بِالْعِلْمِ رِيَاءٌ وَمِثْمَةٌ ، قَالَ تَعَالَى :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَدْوِينُكُمْ » .

وَيُبْغِضُ الْإِسْلَامَ سُؤَالُ النَّاسِ لِلْمَعَاشِ وَالتَّكْسِبِ وَلَا يَبِيحُهُ
إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ لِلْمَاسَةِ وَالضَّرُورَةِ الْمُلْحَةِ حَيْثُ يَتَمَيَّنُ السُّؤَالُ طَرِيقًا
إِلَى الْعَيْشِ عِنْدَ الْعَجْزِ وَالْمَرَضِ وَالْإِسْدَادِ كُلِّ الطَّرِيقِ لِلْحَصُولِ عَلَى
مَا يَحْفَظُ الْحَيَاةَ وَيُقِيمُ الْأَوْدَ .

وَأَحَدُ مَا يَكُونُ الْإِسْلَامَ بِنَصْرِ السُّؤَالِ إِذَا اتَّخَذَ حِرْفَةً لِلْمَعَاشِ
أَوْ التَّكْسَرِ مِنَ الْأَمْوَالِ كَمَا قَالَ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ
تَكَسَّرَ فَايْمًا يَسْأَلُ جَهَنَّمَ فَيُكْفِلُهَا أَوْ يَشْتَرِيهَا » .

وإنما بغض الإسلام هذا السؤال ، لأنه ذل ومهانة وإهدار
للكرامة ، وتمطيل للقوى وللأرواح من أن نجد وتسكد ونخلق
وتبتكر ما ينفع الجماعة وينهض بالأمة ، ثم هو وسيلة للخداع
والاحتيال إذ يحمل السؤال السائل أن يتزيا بزى الفقراء والمساكين
ويتظاهر بالعاهات والأمراض يستنهر بذلك عواطف الناس استدرازا
لرحمتهم وكرمهم .

وقد حذر الإسلام من هؤلاء ودعا إلى التيقظ لحيلهم كما دعا إلى
تحرى المحتاجين إلى الفؤاد ، وهم من قست عليهم الأيام وكرتهم
الأحداث ومنعتهم العزة والكرامة أن يسفروا عن فقرهم ويجهروا
بموانجهم تمفنا ونجملا ، وقال الله في أمثالهم : « للفقراء الذين
أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل
أغنيا من المتعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا » .

وقال فيهم رسول الله ﷺ : « ليس المسكين الذي توده التمرة
والتمران والقمعة والقمطان ، إنما المسكين ، المتعفف ، اقرعوا
إن شئتم : « لا يسألون الناس إلحافا » .

إن السؤال يورث بلادة الحس وصفاقة الوجه ويعقظ المروءة
ويمسح بيد الذلة على السائلين ، ولا خير في جماعة أذلاء افتقدوا

حس الكرامة والعزة ، وأصبحوا فيها أعضاء مشلولين مائة عليها ،
هدمهم خسر من وجودهم .

وقد شدد الإسلام الوعيد على الحائلين من غير حاجة فقال
ﷺ : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس بوجهه مزعة
لحم » . وقال « من فتح على نفسه بابا من السؤال فتح الله عليه سبعين
بابا من الفقر » .

وما قاله لقمان لابنه : « يا بني استغن بالكسب الحلال عن افتقر
فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال : رقة في دينه ، وضعف
في عقله ، وذهاب مروءته وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس به » .

وقد بين الفقهاء الحاجة التي تبيح للسألة ، وهي حالة الإغواز التام
فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل : « ما محل للسألة ؟ فقال إذا لم يكن
عنده ما ينفذه ويمشي به . أما السائلون من غير حاجة ولا تتكثرون
الأموال بالسؤال ، فالمسألة عليهم إذا فعلوا .

كانوا أشبه بالسلايين للنهايين ، مبغضون من الناس في الدنيا
ومن الله في الآخرة .

وعن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - : « ينادي مناد يوم القيامة
أين بغضاء الله في الأرض ، فيقوم سؤال المساجد » .

ومن حرص الإسلام على كرامة المسلم أنه أرشده - إذا اضطرته الحاجة إلى أن يسأل - أن يسأل كريماً لا يرد سؤاله ولا يخب رجاءه حتى لا يجمع له إلى ممرارة السؤال سوء الرد ، فقد قال ﷺ لرجل وقد سأله «أأسأل يا رسول الله ؟ فقال له : لا ، وإن كنت سائلاً فأسأل الصالحين » .

ومن أرقى الآداب في باب السؤال قوله تعالى : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنى حليم . يا أيها الذين آمنوا لا تبطنوا صدقاتكم باليمن والأذى كالأذى ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمثل كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين » .
ومما قرره « مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية » بتاريخ ٢٥ من المحرم ١٣٨٥ هـ (١٦ من مايو ١٩٦٥) مما يتصل بهذا الموضوع :
« الإسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة إلا في حالات الضرورة »

لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْمَلَ

إن المرأة شقيقة الرجل ، خيما من أصل واحد . قال تعالى :
« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ » .

وإنسانيتهما واحدة ، فهما يشتركان في خصائص الإنسانية ، في العقل
والعواطف والمشاعر .

وقد استغل الرجل بعض نواحي الضعف في المرأة فزحزحها
واحتل مكان المبادرة والقيادة وأخذ ينتقص من حقوقها حتى أحاطها
إلى سلامة أو متاع إلى أن جاء الإسلام فأطاد لها كرامتها الإنسانية
ووضعها مع الرجل موضع التكليف والمسئولية ، كتمها بما كاف به
الرجل من عبادات إلا فيما لا يلزم طبيعتها وآخذها كما يؤخذ الرجل
بمسئوليات ، ومنحها من الحقوق ما منحه ، فأباح لها حق التملك
وحق البيع والشراء ، وحق الهبة والتبرع وأعطى لها حظا من
الميراث ، قال تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب
مما اكتسبن »

وقال تعالى : « للرجل نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا » .

وكان من ضرورة هذا التكليف ومقتضى منح هذه الحقوق أن تتعلم المرأة ما تصح به هذه التكليف، وما تمارس به هذه الحقوق وأن تعمل في تصريف شئونها بنفسها إن شاءت، وبوكيل عنها إن أرادت وما دام الإسلام قد منحها هذه الحقوق التي تتطلب العمل فقد منحها بالتالي حق العمل فيما كلفها به في الميدان الخاص في بيتها، تديره وتزاوله وتباشر تربية أطفالها وتأديبهم وتعدم لمستقبلهم المأمول ، وفي الميدان العام فيما تحسنه وتفلح في التصدي له والقيام به .

وفي التاريخ الإسلامي تطبق على لمبادئ الإسلام ، فقد عملت المرأة ، وشاركت الرجل في الخدمات العامة للأمة الإسلامية ، ففي ميدان التعليم والتعلم برز في الطليعة أمهات المؤمنين زوجات الرسول الكريم .

فقد حملن عبئاً كبيراً في تعليم الإسلام ونشر الدعوة ، وفي مقدمتهن السيدة عائشة - رضي الله عنها - التي كانت المعلمة الأولى في الإسلام ، ومنها روى كثير من الأحاديث التي تكون

فصنعوا هاما في بناء شريعة الإسلام، وقد روى لها البخارى - وهو أصح كتب السنة - أربعة وخمسين حديثا .

وفي ميدان الخدمة العامة رز كثير من الصحايات وفي مقدمتهن أسماء بنت أبى بكر - رضى الله عنهما - فقد قامت بجهود موفورة في إنجاح خطة هجرة رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، فكانت تتردد عليه بالطعام أثناء اختفائه وصاحبه أبى بكر في الغار، وتنقل لهما أخبار قريش وما يكيدونه له ، وقد شقت لطاقها نصفين لتربط بهما مزودى الطعام فسميت « ذات النطاقين » وهى التى تولت ابنها « عبد الله بن الزبير » بالتشجيع على قتل الحجاج ، وحين اشتد عليه الأمر تفضضت عزائم مناصربه وتفرقوا من حوله وبلغت المعركة ذروتها الفاصلة ، دخل عليها وقال لها : أبى لا أخاف القتل ولكنى أخاف أن يمثل بى ، فقالت له : إن الشاة المذبوحة لا تألم للملح .

وكان من لساء الإسلام من صحب جيوش المسلمين للقيام بمهمة الترميض والنموين ونقل الجرحى ، وعن أنس - رضى الله عنه - قال : « لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ ولقد رأيت طائفة بنت أبى بكر وأم سليم وإنيهما لمهمرتان أرى خدما - خلا خيل -

سوقهما تنقلان القرب على متونهما - ظهورها - ثم تفرغانه في
أفواه القوم .

وعن الربيع بنت معوذ قالت : « كنا مع النبي - ﷺ - نسقي
وندوي الجرحى ، وتنقل القتلى » .

تعلمت المرأة المسلحة وعملت ولا بد أن تتعلم وتعمل ، وقد نهيات
للرأة الآن فرص العلم والعمل الشريف ، وكثرت الصناعات التي
تلائمها في ميدان الطب والصيدلة والترييض والكيمياء والنسيج
والحياكة والتطريز وغيرها من الأعمال التي لا ترهقها ، وتوفر لها
حياة كريمة تواجه بها مصائب العيش وكوارث الزمان في عصر
جف فيه معين الخير في نفوس الناس ، فلا إحسان إلا بمقابل ، ولا بذل
إلا بم عوض .

وشرف المرأة وعفافها أغلى ما في حياتها وأشد ما تكون
ضناً به ، وعمل المرأة سلاحها الذي تصون به شرفها وتسمو به من
مواطن المهانة والابتذال ، والشريعة الإسلامية لا تحرم على المرأة
العمل ما دامت تقوم به في نطاق الجد والحشمة وتتعاشي مواطن
الفتنسة والشبهة ، وما دام لا يؤدي إلى ضرر خلقي أو اجتماعي
ولا يعوقها عن أداء واجباتها نحو زوجها وأولادها ولا يكلفها
ما لا طاقة لها به .

ولقد اقتضت ظروف الحياة الفاسية أن تعمل المرأة لتتعاون مع الرجل في مواجهة ضرورات العيش ومتطلبات الأسرة ونفقات الأبناء. ونحاول دبل العالم أن تنسق بين أعباء المرأة في بيتها ورعاية أطفالها وبين أعبائها في العمل حتى لا تطغى إحدى المسؤوليتين على الأخرى : مسؤوليتها في المنزل ومسؤوليتها في العمل .

ولكل أسرة طاقتها المالية فمن أغنت طاقتها المالية من مهمل المرأة ووفرت نشاطها لرعاية المنزل وتربية الأولاد كان ذلك خيرا للمرأة والأسرة حيث تنفرغ المرأة لواجبات الأسرة تفرغا كاملا، وحيث تنخل عن مكانها في العمل لرجل يستطيع به أن يؤسس أسرة ويحسن امرأة .

العمال وأصحاب رؤس الأموال واجباتهم وحقوقهم

إن الإنتاج في أغلب أحواله يعتمد على ركنين أساسيين :
مسل ومال ، وقل أن يتوافرا الواحد فيكون العامل صاحب
رأس مال وخصوصا في هذا العصر الذي اقتضت حاجات الناس
الاستهلاكية إنتاجا وفيرا لا يمكن أن يواجهه العمل الفردي ، لذلك
أسست للصانع التي تقوم على جهود الأفراد ورؤوس الأموال ،
ثم تطورت فأصبحت تقوم على جهود الشركات والعمال التي تستخدمهم
تلك الشركات ، وبشكائر العمال في الشركات وللؤسسات ، نشأت
طبقة العمال ، وأخذت مكانها بين الجماعات وأصبحت لهم نقابات تقوم
على شئونهم وتنتحدث بأعمالهم وتدافع عن حقوقهم ، كما أصبح لهم
من يمثلهم في المجالس النيابية ، ولهم أحزاب تستقل أحيانا في بعض
الدول بالسلطة والحكم .

ولا شك أن للعامل أيا كان شأنه أثرآ في حياة الأمم ، فعلى كاهله
يقوم النشاط العام في مختلف شئونها ، وكلما ازداد ناهل العامل لأداء
عمله واستجمع صفات الإجابة والإحسان كلما انعكس ذلك على جماعته
وأهله وبلغت ما تطمح إليه من رخاء وارتقاء .

ولقد قدر الإسلام العامل ومنحه من رعايته وهباته ما يكفل له حقوقه ويشجعه على أداء واجباته، فوضع الحق إزاء الواجب، كفل الإسلام للعامل حقه في التعليم والحرية والمادة، وكفل له كرامته الإنسانية في أوسع صورها وجعله هو وصاحب العدل سواء، يتمم كل منهما رسالة الآخر.

تحدث القرآن كثيراً عن العمل، وحق للعامل أن يستوفي أجره كاملاً عليه إزاء إحسانه، فيه وإن كان حديث القرآن عن العمل للآخرة كثيراً، إلا أن إحسان العمل للآخرة يرتبط أحياناً بالعمل في الدنيا، فالعمل للآخرة هو أن يعمل العامل ابتغاء رضاوان الله ومثوبته، ولا شك أن ذلك لا يكون إلا بالعمل في الحسنة التي رسمها الله، وهو العمل الصالح للبرأ من الإضرار بالنفس والمجتمع، والذي يتم على مقتضى العقود والاتفاقات التي تجري بين المتعاملين ويستوفي كل منهما ما تراضوا عليه من غير ظلم ولا معاملة ولا غش ولا خداع.

والأعمال التي تجري في حياة الناس لا استطاع حصرها ولا تقف عند حد وهي متجددة بتجدد الحاجات والابتكارات؛ لذا لا يمكن أن يضع الإسلام لكل عمل قاعدة يلزم الناس بها ومحملهم عليها، بل وضع للعالم وأصحاب رؤوس الأموال قواعد عامة تتضمن

توجيههم توجيهاً صحيحاً ، لا تختلف باختلاف الأشخاص ولا باختلاف الأحوال ، واعتبر تلك القواعد ميزاناً يوزن بها إسلام المسلم ، وإذا كانت هذه القواعد مستمدة من الدين ومرتكزة عليه ، كان لها في نفس كل منهما سلطانها وأثرها للنمر الذي يغني عن كثير من التشريعات المالية الوضعية التي تتلاحق ولا تحقق الغاية للرجوة منها ، فلا هي مرضية للعامل ولا هي مرضية لصاحب العمل .

وجاءت هذه القواعد الإسلامية ، الإخلاص للتبادل بين العامل وصاحب العمل والتناصح المستمر والرغبة في إنجاح العمل على وجهه المصحيح ، وألا ينظر أحدهما إلى الآخر نظر العائد إلى فريسته بل ينظر كلاهما إلى الآخر نظر المسكول له ، لا تتحقق مصالحهما إلا بتكاملهما والشريك إلى شريكه يقوم كل منهما بدوره في الشركة ، العمل من العامل وللمال من صاحب رأس المال وليس أحدهما مضراً للآخر فهذا القدر من أخطر الأمور على سير الأعمال إذ يجعل كلاهما لا يهتم بشئون صاحبه ولا تمنيه خسارته أو ربحه .

ونلاحظ أن الإسلام يعتمد في علاقات المال بأصحاب رهوس الأموال وأدائه كل واجبه على الناحية الخلقية ، وعلى مراقبة الضمير وخشية الله أكثر مما يعتمد على الإلزام والسيطرة ، لأن سلطان

الخلق والضمير أقوى من سلطة القانون، فرقابة الضمير حارس لا يغفل
وسلطان القانون حارس كثير الغفلة والسيان .

ومن القواعد التي أشرنا إليها ما جاء في قوله تعالى : « يا أيها
الذين آمنوا أوفوا بالعقود » . وقوله تعالى : « وأوفوا بعهده الله
إذا عاهدتم » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل » . وقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات
إلى أهلها » .

وما جاء في قوله ﷺ : « لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى
يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . وقوله : « من غشنا فليس منا وللسكر
والخديعة في النار » .

وقوله عن ربنا تبارك وتعالى : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
ومن كنت خصمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع
جزافاً كل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه
أجره » . وقوله : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

وجوه المعاش

إن النشاط البشرى فى تحصيل المعاش واكتساب الأرزاق والأموال على كثرة وجوهه وتعدداته ، يكاد ينحصر فى أصول ثلاثة : هى الزراعة والصناعة والتجارة ، وعليها يقوم بناء العالم فى حياته وهى أصول يرتبط بعضها ببعض بأنواع من الارتباطات ، وقد بدأت مع الإنسان صافجة سهلة تسد حاجاته العاجزة البسيطة وأخذت تتطور معه أو أخذت يطورها حسب متطلباته فالتصمت وتمعدت وما تزال تواصل تطوراتها معه وأصبح لكل علوم ومعاهد تتولى تعليمها نظريا وعلميا وتستغرق الأهوام فى تحصيلها .

ويقول العلماء : إن أسبق هذه الوجوه فى الوجود هى الزراعة لبساطتها أولا ، ولضرورة الإيمان إليها ثانيا ، وفى هذا يقول العلامة ابن خلدون . « أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش ، أما الفلاحة فهى متقدمة عليها كلها إذ ذات إذ هى بسيطة طبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ، ولهذا نسب فى الخليفة إلى « آدم » أبى البشر ، وأنه معلمها وإلقاها عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة ، أما الصنائع فهى ثانيها ومتأخرة عنها ، لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار

والأنظار ، ولهذا لا توجد ظالبا إلا في أهل الحضر القى هو متأخر
عن البدو وثان عنه ، ومن هذا المعنى نسبت إلى « إدريس » الأب
الثانى للخليقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحى من الله
تعالى ، وأما التجارة وإن كانت طيبية في السكب فالأكثر من
طرقها ومذاهبها إنما هو تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين
في الفراء والبيع لتجصيل فائدة السكب من تلك الحيلة ولذلك
أباح الشرع فيه للمكايسة لما أنه من باب للقامرة إلا أنه ليس أخذا
لحال الغير مجانا ، فلهذا اختص بالمشروعية .

هذا رأى ابن خلدون في الزراعة وغيرها ، ورأيه في الزراعة مبنى
على الواقع منها في عصره ولو قدر له أن يرى واقع الزراعة الآن وما
تحتاجه من العلوم في اختيار البذور ووقاية المزروعات من الآفات بالمبيدات
وتوقيت ريها وجوب القيام عليها بالرعاية الدائمة لكان له رأى آخر فيها .
ولما كانت أصول المعاش هذه مجال النشاط البشرى في حياة الناس
وتستدعى بالضرورة ارتباط الناس بعضهم ببعض في المعاملات كان
من الحكمة أن ينع الإسلام لهذه الأصول قواعد عامة تنظمها وتضبط
علاقات الناس حتى لا تكون الحقوق فيها عرضة للانتهاك والإتلاف وحتى
لا يكون عامل الطمع والأثرة هو المحرك لهذا النشاط فيفتنى به إلى القوضى
وقد ذكرنا من قبل بعض القواعد العامة التي تضبط علاقات الناس
في نشاطهم العام وسنذكر بعض ما وضعه الشارع من قواعد خاصة
بهذه الأصول .

الزراعة

من وجود المعاش: الزراعة ، وهي معالجة الأرض بالحرث والبذر
والسقي لاستنبات الثروع والثمار والانتفاع بها في الثنقوت والنفكة ،
ومجال النشاط فيها محدود بالنسبة إلى وجود للمعاش الأخرى ، ولذلك
اختص بها أهل البدو في الغالب كما قال العلامة ابن خلدون .

وإذا كان مجال النشاط فيها محدودا قلت فيه فرص الخنداع
والمماكرة ، ولعل ذلك هو السبب في أن الإسلام لم يكثر
الحديث عنها ولم ينبه إلى الانحرافات التي يتعرض لها المشتغل بها
كما يتعرض المشتغل بالتجارة والصناعة .

وما ورد في الإسلام عنها يكاد ينحصر في الحث عليها ، لأنها مصدر
أقوات الناس والأنعام ، والتعذير من الزراعة في الأرض المقتضية
والحث على إحياء اللوات من الأرض أو ما يعرف في اصطلاح العصر
باستصلاح الأراضي ، حتى تكون مصدر رضاء للأفراد والدولة ، وأن
من احتجر أرضا ليصاحبها فلم يستطع فعله أن يتخلى عنها ليقوم
بالإصلاح من يقدر عليه .

وماورد فيها التحذير من منع المياه من سقى الزرع ومن اشتراط ما يستنصر به أحد الطرفين في الزراعة كأن يشترط للثالث على المزارع أن يعطيه قدرا من الخارج كخمسة أرادب أو خمسة قناطير ، فقد لا تخرج الأرض هذا القدر المشروط ، فإن شرط حصه من الخارج كالربع أو الخمس ونحو ذلك فلا مانع منه حيث يمكن الوفاء به .

وإلى هذه القواعد تغير الأحاديث الآتية :

عن أنس - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغمس غرسا أو يزرع زروفا فإكل منه طهر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

وعن النبي ﷺ أنه قال : « من أحيأ مواتا فهو أحق به » . وللوات : ما ليس بملك لأحد ولا هو من مرافق البلد ، والإحياء : أن يحببها بالسقى والزرع أو البناء فتصير بذلك ملكه ، وشرط بعض الفقهاء إذن الحاكم بذلك .

وعنه أنه قال : « ليس المحتجر حق بعد ثلاث سنين » والاحتجار وضع اليد على الأرض للوات بقصد إحيائها وتعميرها ، وقد طبق عمر - رضى الله عنه - هذه القاعدة حين قال في خطبة له : « من هطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره فعمرها فهي له » .

وعنه أنه قال : « لا تمنعوا فضل لئاء لتمنعوا به فضل للسكّاء » .
وعن عروة بن الزبير : « أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير
في شراج - ميايل الماء - من الحرة يسقى بها النخل ، فقال
رسول الله ﷺ : « اسق يا زبير ، فأمره بالمعروف ، ثم ارسل إلى
جارك » فقال الأنصاري : « أن كان ابن همتك » ، فتناول وجه
رسول الله ﷺ ثم قال :

« احبس حتى يصل الماء إلى الجدر واستوعب له حقه » ، فقال
الزبير : « والله إن هذه الآية نزلت في ذلك » ، فلأوردك لا يؤمنون
حتى يحكوك فباشجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما ، (١) .

وعن النبي ﷺ : « أعظم الغلول عند الله عز وجل ذراع من
الأرض ، تجدون الرجلين جارين في الأرض أو في الدار فيقتطع أحدهما
من حظ صاحبه فراطا ، إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين » .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قالت الأنصار للنبي ﷺ :
« اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل ، قال : لا : فقالوا : تكفونا
المؤونة ونشرككم في الثمرة ، قالوا : صمنا وأطعنا » .

وعن رافم - رضى الله عنه - قال : « كنا أكثر أهل

المدينة حفلا ، وكان أحدها يسكرى أرضه فيقول : هذه القطعة
لي ، وهذه لك فربما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبي
صلى الله عليه وسلم .

• • •

وقد يتولى المالك الزراعة بنفسه ، وقد يشرك معه آخر فيسمى
للعمل حينذاك مزارعة .

وللمزارعة صور مختلفة حسبما يتفق عليها لذلك وزارع الأرض ،
وقد تولى الفقهاء شرح هذه العصور ووضعوا لكل منها حكما
مستمداً من السنة النبوية الشريفة .

التجارة

إن التجارة من وجوه للعاش ، وهى من أوسع ميادين النشاط البشرى وترتبط بأنواع النشاط الأخرى ، كالصناعة والزراعة أشد الارتباط ، فالصناعة لا بد لها فى تصريف إنتاجها من التجارة ، والزراعة لا بد لها فى تصريف محصولاتها من التجارة ، وهى من أكثر وجوه النشاط البشرى إفراء لما فيها من كثرة الأرباح حتى قيل فى المأثور : « تسعة أعشار الرزق فى التجارة » ، والعشر فى اللواشى » .

وفى التجارة مجال واسع لأنواع الخيل فى ترويج السلع وإخفاء العيوب واستغلال سلامة قلوب للتعاملين ، أو كما قال العلامة ابن خلدون : « إنها تستدعى المكايسة والخلابة والمحاكة والغش ونعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان رداً وقبولا » .

ولما كانت حاجة الناس إليها ضرورية ، وكان مجال الانحراف واسعاً ، أولاهها الإسلام عناية قوية وخص التجار ببواعث من الترفيب وزواجر من الترهيب تقيمهم على الطريق السوى الذى يأمن الناس فيه على أموالهم وحقوقهم ، ولتكون أرباحهم حلالاً

يبارك لهم فيها ، وأوصى الشركاء أن يتناصحوا ويتعاونوا ليفلحوا
وينجحوا .

وإذا كان أكثر ما يتعامل به في التجارات مكيلاً أو موزوناً
وكرر الإسلام عنايته على استيفاء الكيل أو الوزن ، وحث للتجار
على أن يتسامحوا في البيع والشراء ويقبلوا النادم من بيعه أو
شرائه وحذرهم الاحتكار في ظروف القدة لما في ذلك من
الإضرار بالناس .

ومما جاء في القرآن الكريم خاصاً بالتجارة قوله تعالى :

« ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون .
وإذا كالوم أو وزنوم يخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون
ليوم عظيم . يوم يقوم الناس لرب العالمين » ^(١) .

وقوله تعالى : « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين
وزنوا بالقسطاس المستقيم . ولا تبخموا الناس أشياءهم ولا تعثوا
في الأرض مفسدين » ^(٢) .

وقوله تعالى : « والساء دفعها ووضع الميزان . ألا تطغوا في
الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » ^(٣) .

[٢] الشراء : ١٨١ - ١٨٣

[١] المطففون : ١ - ٦

[٣] الرحمن : ٧ - ٩

ومما جاء في السنة :

ما روى عن رسول الله - ﷺ - : أنه خرج إلى السوق فرأى طعاماً مصبراً ، فأدخل يده فأخرج طعاماً رطباً قد أصابته السماء ، فقال لصاحبه : « ما حملك على هذا ؟ » قال : « والدي بعثك بالحق إنه لطمسام واحد » قال : « أفلا عزلت الرطب على حدة واليابس على حدة فتقبليعنوني على ما تعرفون ؟ من غفنا فليس منا » .
وعنه : « من باع عيباً لم يبينه لم يزل في مقت الله ، ولم تزل لللائسكة تلعه » .

وعنه : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا اقتضى ، سمحاً إذا قضى » .

وعنه : « من أقال أخاه بيعاً أقال الله عثرته يوم القيامة » .

وعنه : « إن أطيّب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يهلقوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا كان عليهم لم يطلوا ، وإذا كان لهم لم يمسروا » .

وعنه - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه :

« أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان
خرجت من بينهما وجاء الشيطان » .

وللتجارة صور مختلفة ، فتارة يباشر التاجر تجارته بنفسه ،
وتارة يباشرها مع شريك أو شركاء .

والشركة تارة تكون بالعمل ورأس المال من كل من الشريكين .
وتارة تكون بالمال من أحدهما والعمل من الآخر وتسمى
مضاربة .

وتارة يكون التصرف بالأصالة .

وتارة يكون بالوكالة ، وقد تناول فقهاء الإسلام هذه الصور
بالشرح وذكر الأحكام التي تحيطها بنحو من الثقة والامتنان .

الاستحسان في البيع والشراء

من طبيعة الحياة تبادل للنافع ، وأكثر تبادل للنافع بالمبايعات والمعاوضات ، ولا يكاد ينتفى يوم دون أن يباشر الإنسان نوعاً من المبادعات ، وخصوصاً في المدن التي تسكد شؤون الناس وحاجاتهم تستنجز بالمبايعات اليومية .

وقد حرص الإسلام على تنظيم البيوع - عرضاً شديداً حتى لا تنفخ إلى النزاع والتسكّر ، فأوجب أن تكون الأثمان معلومة محددة بصدق ، وأن تكون السلع معروضة عرضاً واضحاً بكتشفها للمشتري في ضوءه اكتشافاً تاماً بحيث ينبغي ما فيها من الخصال والعيوب لتسدد على المتبايعين منافذ الاعتراض ، وجعل المشتري من ذلك مدة للتحيز في البيع ليعتبه أو يفسخه حتى إذا تم البيع كافى عن رضا واطمئنان .

ومع هذا الاحتياط في ضمان حسن التعامل بين الناس استحسن الإسلام أن يجري التعامل بينهم في جو من اليسر والتسامح والتغاضي عما لا سبيل إلى تعاديه من الغبن ، فعلم من المسلمين الساحة والتيسير في البيع والشراء ، وليس للساحة حد دقيق يمكن أن نفق منه [٤]

وليس لها صور تنحصر وتذكر، وإنما هي شيء متروك لتقدير البائع والمشتري، فالجواز عن طفيف الكيل أو الوزن أو للمساحة مماحة، والجواز عن جودة النقد مماحة، وعدم التشدد في تقدير الثمن مماحة، وإرضاء ذوق المشتري مماحة، وعدم استغلال سلامة القلب مماحة، والرشاشة والبشاشة في وجه المشتري أو البائع مماحة، وهكذا مما اصطلاح التجار على تصميته حذافة، إلا أن كل ذلك ينبغي أن يكون في إطار من الإخلاص والأمانة وإلا كان نخا للاصطياد والغدر والخيانة.

والمماحة في البيع والشراء تجلب البركة والرح وتدفق التنازع والنخاصم وفيها تشجيع للبائعين وخصوصا أصحاب السلع الهينة الذين يعيشون على رءوس أموال ضئيلة كبائعي الحضر والفاخرة الجوالين الذين يذرعون^(١) الأرض طوال اليوم في توزيع ما يحملون على رؤوسهم وأكتافهم وبين أيديهم ويستريحون منه ما بنى بكفائهم وكفاف أسرهم.

إن هؤلاء أحق الناس بالمماحة في الشراء، ففي المماحة معهم عون خفي على تنقيس كبرهم.

وما أحلى مما يجري على ألسنة الناس من قولهم: «التساهل في الثمن عند الشراء صدقة خفية».

[١] يسعون في الأرض ذهابا وإيابا، لامن الزراعة. [الإشراف الفني]

نعم إنها صدقة على خير مستحق ؛ لأن البائع رب الأسرة الذي
يسلك طريق العزة والكرامة في سبيل عيشه وعيش أولاده ، فيبيع
ويشترى ويربح ليعيش عيشة يعون بها حياته وكرامته في حاجة
إلى أن يشجع على ذلك السلوك من طريق خفي لا يجرح شعوره
ولا ينال من كرامته ، وهو طريق التبائع بالمساحة واللياسة .

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رحم الله عبداً سمحا
إذا باع ، سمحا إذا اشترى ، سمحا إذا اقتضى ، سمحا إذا قضى » .

وعنه أنه قال : « أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالا ،
فقال له : ماذا صليت في الدين ؟ » قال : « ولا يكتبون الله
حديثا ، قال : « يا رب آتيتني مالا فكنت أبايع الناس ، وكان
من خافي ، الجواز ، فكنت أيسر على اللومر وانظر المعسر » ، فقال
الله تعالى : « أنا أحق بذلك منك ، تجاوزوا عن عبادي » .

الاحتكار: السوق السوداء

الاحتكار: هو حبس السلع التجارية على اختلاف أصنافها لنقل في الأسواق وتغلق أثمانها، ويتحكم المحتكر في بيعها بالأرباح التي يقرضها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو اقتضاد، وقد سميت هذه العملية في العصر الحديث «بالسوق السوداء» وإنها انعمية مناسبة فهي سوداء على المشتري لاضطراره إلى دفع الأرباح التي لا توازي أرباح السلع في العادة، وسوداء على البائع لأنها تجلب عليه مقت الله وغضب الناس، وقد تذهب بماله كله حين يضطر إلى الأمر إلى مصادرته عقاباً له على جنائته على المجتمع بإشاعته الذعر والإزعاج بتوهم فقدان السلع في الأسواق، ولا يترأس أموال الناس بالاسترباح غير المشروع، وقد روى أن علياً رضي الله عنه أمر بإحراق طعام محتكر.

إن الاحتكار أنانية جمعة مدمرة لا تقابل مصالحة الجماعة ما دامت تحقق مصلحة الفرد الجماع، والمحتكر ضو فاسد في جسم الجماعة إذا لم تعالج منه بالضرب على يده مري إليها فساد.

وهو نشاط تجارى مفتعل غير طائى وغير مشروع يدخل على

السوق الطبيعية فيسكدر مجراها ويحيل التعامل فيها إلى عمليات
اختلاس وانتهاب وانتهاز فرص التخني والخفة ، ولطذا كلاء ولما
يؤدي إليه من احتباس الحاجات الضرورية من الأقوات وما يشبهها
ولا سيما عند الأزمات حرمة الإسلام ولعن المتكسبين به .

فمن رسول الله ﷺ أنه قال : « من احتكر حكرة يريد أن
يغلي بها على المسلمين فهو عاص » .

وقال : « بئس العبد المحتكر إن سمع برخص ماله وإن سمع
بغلاء فرح »

وقال : « من احتكر الطعام أربعين يوما برىء من الله وبريء
الله منه » .

وقال : « وأيما أهل حرصة أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت
منهم ذمة الله تعالى » .

وقد كره الإسلام الاحتكار واستحب التصرف السريع
في السلع تيسيرا على المحتاجين واقتناها بما تيسر من الربح ونفعجية
في سبيل مصلحة الجماعة .

ومن رسول الله ﷺ - أنه قال : « من جلب طعاما فباع
بعر يومه فكأنما تصدق به » .

ومن أطف ما يذكر في موضوع الاحتكار ونخرج المصالحين منه ما أورده الخزالي في كتابه الجليل « إحياء علوم الدين » عن بعض السلف ، فقد ذكر أني تاجرا كان بواسط خبز سفينة حنطة إلى البصرة وكتب إلى وكيله : بـع هذا الطعام يوم يدخل البصرة ولا تؤخره إلى غد ، فوافق سعة في السعر فقال له التاجر :

« لو أخرته جمعة ربحت فيه أضعافه ، فأخذه جمعة فربح فيه أمثاله ، وكتب إل صاحبه بذلك ، فسكتب إليه صاحب الطعام : « يا هذا إنا كنا قنعنا بربح يصير مع سلامة ديننا ، وإنك قد خالفت وما نحب أن تروح أضعافه بذهاب شيء من الدين ، فقد جنيت علينا جناية ، فإذا أتاك كتابي هذا فخذ المال كله فتصهق به على فقراء البصرة وليتنى أنجبو من إثم الاحتكار كفافا لا على ولاي . »

إن الاحتكار يشير الحقد والكراهية بين أبناء الشعب وخصوصاً في الظروف الاستثنائية كظروف الحروب وانقطاع الموارد .
لذا كان السلف يتحينون ظروف الشدة ويوزعون ما همي أن يكون قد تجمع لديهم من أقوات ، إسهاما منهم في تفرج الأزمان وإتفاء جزاء الله ومثوبته .

وقد يستعمل الاحتكار سلاحا ضد الأمة في ظروفها الحرجة لبلادة

أفكارها، وإشاعة الفلق والذعر في صفوفها، لهذا نعى الدولة بشأنه
حناية خاصة .

وليس الاحتكار المحرم خاصا بالطعام كما يدرى بعض الفقهاء ، بل
هو عام في كل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة كاحتكار
الأدوية وخيوط النسيج وأدواته، والوقود ومواد البناء وغير ذلك
مما لا بد منه للناس ولا يستغنى عنه وأنه وإن كان قد ورد في بعض
الأحاديث التصريح باحتكار الطعام ، فقد وردت أحاديث أخرى
عامّة غير مقيدة بذكر الطعام كقوله صلى الله عليه وسلم : « من احتكر حكرة
يريد أن يغلب بها على المسلمين فهو خاطئ » ، وقد برئت منه ذمة الله .
وإذا كان بعض الفقهاء قد صدّق أحق بالطعام ما تمس إليه الحاجة
كالناب ، فليأحق به كل ما يفتقره ذلك كما أُلقيت الثياب . قال الإمام
أبو يوسف : « وكل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان
طعاما أو ثيابا » .

ولولى الأمر أن يجبر المحتكر على بيع ما عنده عند الضرورة
قال العلامة ابن حجر الهيتمي : « أجمع العلماء على أنه لو كان عند
إنسان طعام واضطر إليه الناس يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم .
والاحتكار شؤم على صاحبه لما فيه من الإضرار بالناس والاسترباح
غير للشروع » .

قال العلامة ابن خلدون: «وما اشتهر عند ذوى البصر والتجربة
في الأمصار أن احتسار الزرع حين أوقات الغلاء مشهور، وأنه يعود
على فائدته بالتلف والخسران. ومديبه - والله أعلم - أن الناس لحاجتهم
إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلونه فيها من المال اضطرارا فتبقى
النفوس متعلقة به، وفي تعليق النفوس بما لها سر كبير في وباله
على من يأخذه مجانا، فالنفوس متعلقة به لإغوائه ضرورة من غير
سعة في العذر وهو كالمسكر، وما عدا الأقوات والمساكولات من
اللبيمات لا اضطرار للناس إليها، وإنما يبعثهم عليها اللغز في الشهوات
فلا يبذلون أموالهم فيها إلا باختبار وحرص ولا يبقى لهم تعلق بما
أعطوه، فلأننا نكون من عرف بالاحتسار نجتمع القوى النفسانية
على متابعتها لما يأخذه من أموالهم فيفعلده ربحه».

الصناعة

إن الصناعة من أهم الأركان التي يقوم عليها بناء للعالم ، وهي
أس الحضارات .

فالحضارات مجموعة من الأفكار تجسدها مجموعة من الصناعات .
وفيما نأكل ، وفيما نشرب ، وفيما نلبس ، وفيما نساكن ،
وفيما تتمتع به من ألوان الزينة والرفه جملة من الصناعات يشترك
بعضها ببعض ، ويكمل بعضها البعض .

وبالصناعات يقوم الميكمل الاقتصادي للعالم كله ، ولأهميتها دعا
الإسلام إليها وجعلها من فروع الكفاية بمعنى أن الجماعة الإسلامية
لا بد أن يتوافر في أهلها من كل ذي حرفة وصناعة من يكفينا
حاجتها من الصناعات المختلفة ، فإذا لم يوجد فيها من ينهض بهذه
الصناعات أئمت الجماعة كلها وبخاصة أولى الأمر ومن يسددهم
الحل والعقد .

قال الإمام الغزالي بعد أن ذكر أن تعلم بعض العلوم من فروع
الكفاية كالحساب والطب : « إن أصول الصناعات من فروع
الكفاية كالزراعة والحياكة والسياسة بل الحياكة والخياطة ، فإنه
لو خلا البلد من الحجام لماع الهلاك إليهم بشعر يضرهم أنفسهم للهلاك .

ظان الذي أنزل الداء أنزل الدواء ، وأرشد إلى استعماله ،
وأعد الأسباب لمعالجته ، فلا يجوز التعرض للهلاك وإماته .

وقد أشار القرآن الكريم إلى بعض الصناعات التي زاومها
الأنبياء كصناعة الدروع التي مارسها داود - عليه السلام - فقال
جل شأنه : « ولقد آتينا داود منا فتيلا يا جبال أوبي معه والطير
والناله الحديد ، أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحا
إني بما تعملون بصير ^(١) » .

وكصناعة التجارة التي باشرها نوح - عليه السلام - بأمر به
حيث قال جل شأنه : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا
فإذا جاء أمرنا وطار النور فاعلمك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك
إلا من سبق عليه القول منهم ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم
مفقون ^(٢) » .

ولا شك أن الصناعات أصبحت الآن أهمعب الموارد الاقتصادية
تتمدد الدول بكل إمكانيات التقدم والرخاء والرفه ، وليس في الصناعات
أيا كان لونها عيب ، فالعمل شرف وواجب وعبادة لله سبحانه .

والعيب كل العيب في البخل والتعطيل ، وانتفاخل على الغير
في المعاش ، وفي الحديث الصحيح :

[١] سأ : ١٠ ، ١١ .

[٢] لاؤمنون : ٢٧ .

« ما أكل أحد قط طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده
وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .

إلا أن هناك صناعات يحرمها الإسلام كما أشرنا إلى ذلك
في موضوع « العمل المحظور » .

والسائم أجبر فيما استعنع فيه ، ويسمى بلغة العصر أجيراً
مشتركا يعمل لصاحب العمل نظير أجر يتفق عليه بينهما .

وواجب الأجير للشريك كواجب الخالص ، هو الإخلاص
والزراعة وإتقان العمل والوفاء بالوعد .

وقد تناول الفقهاء الإسلاميون عقد إجارة منافع الأشخاص
وبنوا أحكامه العامة ومبادئه الأساسية تاركين لولي الأمر التفاصيل
يضعها حسب مقتضيات العصر واختلاف الزمان بآثارها الدينية .

ومن الأحاديث التي أشارت إلى بعض القواعد قوله صلى الله عليه
وسلم : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

وقوله : « من استعملنا على عمل وورقناه رزقا فإأخذ به
ذلك فهو غلول » .

وقوله : « ويل للتاجر من بلى والله ، ولا والله ، وويل للعامل
من غد وبعد غد » .

وقال العلامة الإمام الغزالي : « لا ينبغي للصانع أن يتهاون بعمله
على وجه لو طامله به غيره لما ارتضاه لنفسه ، بل ينبغي أن يحسن
الصنعة ويحكمها ثم يبين عيوبها إن كان فيها عيب فبذلك يتخلص » .
وقد سئل أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن الرقوب بحيث
لا يتبين ، قال : « لا يجوز لمن يبيعه أن يخفيه وإنما يحل الرقا إذا علم
أنه يظهره أو أنه لا يريد له البيع » .

همن شئون الميالى

المال

للمال مرتبط بالعلم ولا مال بغير علم ، وللايراث من علم
 للورث تركه للوارث ، والمال - مثلاً في كل نقد وكل دين وفي كل
 ما مسخره الله للناس من خير في البر والبحر ، وفي بطن الأرض
 وظاهرها - أساس حياة الفرد والجماعة ، لا نستقيم حياة الفرد إلا به
 ولا تصلح شئون الجماعة إلا به أيضاً ، فضرورات الفرد وكالياته
 لا تحصل إلا بالمال وشئون الجماعة المختلفة لا تقوم إلا عليه ،
 فشئون السمعة والري والزراعة والقضاء والعمرنة والبريد والبرق
 ونحوها من مرافق الحياة تعتمد كلها على المال ، وكذلك بعض
 شئون العبادة : كالسج والعمرة وبر الوالدین وصلة ذوي القربى سبيلها
 للمال ، وقد قيل في مشهور العبارات : للمال عصب الحياة .

وأبلغ ما قيل في قيمة المال قوله تعالى : : ولا تؤثروا السفهاء
 أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ،^(١) فأنشأ قيام الحياة وقوامها ،
 فقيمة كل أمة أولاً بما تملك . وبكثرة المال وقلة تختلف حضارات
 الأمم وينخفض أو يرتفع مستواها المادي ، فالحضارة والراهية
 ظل المال يتبعانه أينما كان ، لذلك كان المال حبيب الروح وممشوق

[١] النساء : . .

الناس منذ كانت الدنيا وما زال مشعل الحروب ومثير الخصومات بين الأفراد والأمم .

والمال من أجل نعم الله على عباده ، يصلح به دينهم ودنياهم وبه امتن الله عليهم ، فقال تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أسلاً »^(١) وقاله جل شأنه حكاية لما قال نوح - عليه السلام - لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفراً . يرسل السماء عليكم مدراراً . ويدددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً »^(٢) . وامتدحه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » .

وليس لاقتناء المال حد يقف عنده ما أدبت فيه حقوق الله . وما كان اكتسابه من طرق الحلال المشروعة التي رسمها الإسلام وخلصت من الغش والخداع والظلم والاعتصاب والرشوة والسرقة واجتنبت فيها الشبهات .

فمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً بما به بأس » . وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان لأبي بكر الصديق

[١] الكهف : ٤٦ .

[٢] نوح : ٩٠ - ١٢ .

— رضي الله عنه — غلام يخرج له الخراج^(١) وكان أبو بكر يأكل من خراجها ، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر ، فقال له النلام : أتدري ما هذا ؟ فقال أبو بكر : « وما هو ؟ » فقال : كنت تكلمت لإنسان في الجاهلية وما أحسن السكينة إلا أني خدمته فلتقيني فأعطاني لذلك هذا الذي تأكل منه ، فأدخل أبو بكر يده ففاه كل شيء في بطنه .

ولا بأس بالجند في طلب المال ما كان الطلب في هواة ورفق دون شره ولحف ومع الاحتياط في طرق الكسب ، فإن للمالك إغراء وضراوة كضراوة السباع بفرائسها .

وعن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس^(٢) لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع . » وكما أنه لا بأس بتحصيل المال من وجوه المشروع فلا بأس بالادخار منه مهما كثر ، ولا يكون هو الكثرة الذي توعد الله عليه بالعذاب ما أدبت فيه حقوق الله على ما سنين .

[١] الخراج : كل شيء يحمله اليد على عبده يؤدبه كل يوم ، وباقى كسبه يكون للعبد .

[٢] إشراف النفس : تطلعها وطعمها في الشيء ، وسخاوة النفس : عدم الإشراف إلى الشيء والطمع فيه والبالاة به .

« الإشراف الفنى »

وظائف المال

عرفنا مما تقدم أن المال من أجل نعم الله على عباده إذ جعله قايماً للناس كما جعله قايماً للأمتعة والسلع تجرى بمبادلته بها شئون المعاش فيه يسر وسهولة ، وقد تقدم ما حكاه القرآن عن نوح مما قاله لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفراً . يوصل السوء إليكم مدواراً ويهددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً » (١) .

ويحمن رعاية المال واستثماره بالطرق التي منها الإسلام يزداد ثناء وبركة ويزداد انتفاع صاحبه وانتفاع الجماعة به .

وللمال وظائف تفرضها القوانين السماوية والقوانين الوضعية المستمدة من القوانين السماوية كما يفرضها الضمير الحى والوجدان النبيل . ويمكن حصر تلك الوظائف فيما يأتى :

الإتفاق على النفس والأمره .

الزكاة .

الضرائب .

الاتفاق فى المصالح العامة ، الادخار .

[١] سورة نوح ١٠-١٢ .

الوظيفة الأولى للمال

الإتياف على النفس والأسرة

لم يجعل الله المال غاية لقائه إذا احتازه الإنسان وقف عندها
نظام على خدمته وحمايته ، ولكن جعله الله وسيلة إلى غايات تتعلق
بمصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

ومن غاية المال للفرد أن ينفق منه على نفسه وأسرته ولاخير
في مال لا ينفع صاحبه كما يقول الناس .

فمن حق صاحب المال بل من واجبه أن ينفق على نفسه وعلى
من يعول المعروف دون إسراف أو تقتير ، وقد وضع الإسلام قواعد
عامية للإتياف تصلح لكل فرد وفي كل زمان ، ومن أدق التواعد
في الإتياف ما أشار إليه سبحانه وتعالى في قوله : وكفوا واشربوا
ولا تسرفوا إنه لا يحب للسرفين ، ^(١) وقوله : ولا تجعل يدك مغلولة
إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما مسورا ، ^(٢) .

وقوله تعالى : لا ينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه

[١] الأعراف : ٣١

[٢] الإسراء : ٢٩

فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسه إلا ما آتاها سيجعل الله
بعد عمر يسراً ، (١) .

وما أشار إليه رسول الله - ﷺ - بقوله : « كل ما شئت والبس
ما شئت ما أخطأتك خصاتان : سرف ، ومخيلة » .

والإسلام يبعث التقدير كما يبعث الإسراف ، وفي ذلك يقول الله
تعالى : « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » ، (٢) .

ويتولّى ﷺ : « شر ما أعطى الرجل شح هالع ، وجبن خالع » .
ولا يمكن وضع قاعدة حسابية دقيقة يلزم بها كل فرد وكل
أسرة ، فلكل طاقته ، وهو ميزان نفسه ، عليه أن يوازن بين موارده
ومصارفه ، وقد ينفق وجل الثبات في العام ولا يكون مسرفاً وينفق
الأخر عسرات ويكون مسرفاً .

إلا أن ذا السعة ينبغي أن يلاحظ ألا يخرج بكثرة إنفاقه
إلى الزف الذي يفضي به إلى الانحراف ، وسقوط الهمة ، واعتلال
الصحة ، وإنهاك القوة وإلى التماخرة والمهاواة بظاهره وغناه ، فذلك
هو البطر والعجب الذي نهى عنهما الإسلام .

فمن رسول الله - ﷺ : « لا يزال الرجل يذهب بنفسه حتى

[١] : السلاق : ٧

[٢] : الثناب : ١٦

يكتب في الجبارين^(١)، فضلا عن أن هذا يجلب عليه حقد
المهرومين وغيظ البائسين و غضب الناس أجمعين .
ويجب ألا يحمل حب التقيد والمباهاة والمفاخرة متوسط الحال
على أن يتحمل ما ليس في وسعه في انتناء الأثام والرياش والأدوات
السكالية فيفترض ويستدين ويمرض نفسه للقلق والإرهاق
ودوام التفكير في طرق الصدقات تصبح أدوات الترف ووسائل
الراحة ، مصادر تعب ونكد .

والذي لا شك فيه أنه ما يحب الله من عبده أن يرى أثر نعمته
عليه في نفاق ما أحله من طعام وفراب وملبس وسكن هو وأسرته
ومن يعمل ، إلا أنه يتبعى ألا يطلق لنفسه العنان في كل ما تشتهى
ويستجيب لها في ما تطلب فلن تنقضى النفس شهوة وإن تقف عند
حد ، وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من الإسراف أن
تأكل ما اشتبهت » . ورحم الله البوصيري إذ يقول :

والنفس كالطفل إن تهمله شب على
حب الرضاع وإن تفضمه ينقطع

[١] يذهب بنفسه : يرفع ويتكبر .

الوظيفة الثانية للمال الزكاة

الزكاة من أركان الإسلام التي يقوم عليها بناؤه ولا يتم إسلام المسلم إلا بها . ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر عما روى البخاري ومسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » .

وقد جاءت الزكاة في القرآن مقرونة بالصلاة في عشرات المواضع كما أثمرت السنة في الحديث عنها ، والزكاة كما عرفها الفقهاء عليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص .

والحكمة في افتراضها واضحة ، وقد أوضحها الكتاب فرحا وبيانا ، وكانت فيما كتبه الكتبة أعظم بيان عن فضل الزكاة الإسلامية ، وسبق الإسلام بتشريعه إياها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يسعى لتحقيقه المثل الاقتصادي الحديث .

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الاقتصادية بأنها جزء مفروض من المال على الأغنياء قصد به سد حاجات جماعات من الشعب قاعدت

بهم ظروف الحياة عن الكسب وتحصيل القوت رحمة بهم^(١) وسداً لموزم، ووقاية للمجتمع من أخطارهم، كما قصده سد جوانب من المصالح العامة للأمة.

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الأخلاقية بأنها طهرة للنفس من رذيلة الشح التي هي من أفح الذنوب الأخلاقية كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «شر ما أعطى الرجل مع حمال وجبن خالع». وأنها وسيلة لتطبيب نفوس الفقراء، واستئلال أحقادهم على الأغنياء، وإشعارهم بتهانهم معهم، وإحساس بواجبهم نحوهم، وربط بعضهم ببعض بروابط المحبة والتعاون.

وفي المجال الأخلاقي هب القرآن الكريم عن الزكاة بأنها حق للفقراء صيانة لكرامتهم وحرمها على شعورهم، وتذب إلى إخفاء الصدقات مراعاة للذمة للمنى فقال جلي شأبه: «إن تبدوا الصدقات فنعما هي، وإن تخفوها وتؤنوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير»^(٢).

وقد أشار القرآن الكريم إلى ما في الزكاة من المعاني والحكم

[١] يمكن أن يفطن الوضع المالي في نظر الإسلام بالآتي:

على الفقراء أن يعمل ولكل أن يعيش: «وأنفقوا مما جملك مستحقين فيه»
«وأنوم من مال الله التي آتاكم»
الإشراف الفنى

[٢] البقرة: ٢٧١.

في آيات كثيرة فتدل على شأنه : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » (١) .

وقال : « وأطيعوا الصلاة ، وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه منه الله » (٢) .

وقال عز من قائل : « وما آتيتم من زكاة تويدون وجه الله فأولئك هم المصدّقون » (٣) .

كما أشادت السنة بإيها في الحديث لا تحصى ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (إن تمام إسلامكم أن تؤدوا زكاة أموالكم) .

وقوله : (حسموا أمر السك بالزكاة) .

وقوله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليؤد زكاة ماله) .

وقوله : (إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك) .

وقوله : (ومن جمع مالاً حراماً ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر) .

وقوله : (ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة يقولون :

ربنا ظلمونا حقوقاً التي فرضت لنا عليهم ، فيقول الله عز وجل :

« وعزّني وجلّالي لأديننكم ولا بعدنهم » ثم لا رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « والذين في أموالهم حق معلوم . لسائل والمحروم » .

[١] التوبة : ٣٠ . [٢] المزمل : ٢٠ . [٣] الروم : ٣٨ .

المواد التي تجب فيها الزكاة

الزكاة كما عرفها الفقهاء تعريفاً شريعياً هي : « تملك (١) جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص » ، فالجزء المخصوص : هو المتدار الذي حدده الشارع في كل صنف من أصناف المال .
والمال المخصوص : هي الأعيان التي أوجب الشارع فيها الزكاة ، والشخص المخصوص : هم الفقراء والمساكين وغيرهم ممن تضمنتهم الآية الكريمة : « إنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » . (٢)
والأصناف التي تجب فيها الزكاة : النعم ، وهي الإبل ، والبقر والغنم ، الذهب والفضة ، عروض التجارة ، الزروع والثمار ، المعدن والركاز .

زكاة النعم :

النعم هي الإبل والبقر ويشمل الجاموس ، والغنم . وكلها يفترط فيها النصاب وهو القدر المخصوص الذي إذا وصلت إليه وجبت فيها الزكاة .

[١] يلاحظ بهذا أنه الزكاة في نظر الإسلام حق ثابت للفقراء في ذمة الأغنياء : فليست خدمة اجتماعية ولا جباية ولا منة ، ولا هدية .

الإشراف الفني

[٢] التوبة : ٦٠ .

ويشترط في وجوب الزكاة فيها زيادة على ما تقدم حوالان
الحول على امتلاكها .

زكاة الإبل :

ونصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ، وفي كل
خمس شاة حتى تبلغ خمسا وعشرين فيجب فيها ابن مخاض ، وكلما
زادت زاد مقدار الواجب على ما بين في كتب الفقه .

زكاة البقر :

ونصاب البقر والجاموس ثلاثون ، والمقدار الواجب فيه تبيع
أو تبعية وهو ابن أو بنت البقرة إذا مضى عليها سنة ودخلت
في الثانية ، وكلما زاد عددها تغير النصاب وزاد مقدار الواجب
في الزكاة كما يعرف من كتب الفقه أيضا .

زكاة الغنم :

نصاب الغنم أربعون شاة ، ومقدار الواجب فيها شاة وإذا زاد
هددها حتى يبلغ نصابا آخر زاد مقدار الواجب فيها أيضا .

وزكاة للنعيم : إنما تجب حسب ما قدمنا إذا كانت النعم سائمة ،
أي تعيش على الرعي في البراري لقصد الدرول والنسل والسمن الذي يقصد به
تقويتها لا ذبحها ، فإن كانت سائمة للتجارة ففيها زكاة عروض التجارة

زكاة الذهب والفضة :

ونصاب الذهب همرون مثقالا ، ونصاب الفضة مائتا درم
وتقدر قيمة كل منهما حسب السعر الجارى فيها وقت الزكاة، والواجب
فيها ربع العشر مهما بلغ القدر بعد تمام النصاب .
وأوراق البنكنوت والأسهم والسندات أموال مضمونة تحجب
فيها الزكاة ، وتقوم الأسهم والسندات حسب أسعارها الحاضرة .

حلى النساء :

لأزكاة فى حلى النساء إذا كانت للزينة والاستعمال ، وهذا رأى
المالكية والحنابلة ، وأما الحنفية فيوجبون الزكاة فيها إذا بلغت
نصابا وحال عليها الحول ، وللشافعية رأيان : رأى بعدم وجوب
الزكاة ورأى بوجوب الزكاة إذا كان فيه إسراف .

زكاة عروض التجارة :

عروض للتجارة هى كل ما أعد للتجارة من غير النقدين وتحجب
الزكاة فيها إذا بلغت قيمة الموجود منها نصابا من الذهب والفضة
على ما تقدم بشرط أن تكون بنية التجارة وبحول عليها الحول .
وتقوم العروض بما هو أشفع للفقراء ، فإن بلغت قيمتها نصابا
من أحسن النقدين دون الآخر قومت بما تبلغ به نصابا رطية
لمصلحة الفقراء .

زكاة الزروع والثمار :

تنقسم الأرض إلى عشرية وخراجية ، فالعشرية أرض أسلم أهلها طوعاً أو فتحها الإمام عنوة ، وقسمها بين الفاتحين ، أو ثبت أنها عشرية بالسنة .

والخراجية أرض فتحت عنوة أو صلحا وأقر أهلها عليها .

والواجب في الأرض العشرية عشر الخارج بشروط :

١ — أن تسقى لأكثر العام بماء المطر ونحوه كالماء الجارى ،
فإن سقيت بالآلات ففيها نصف العشر .

٢ — أن يكون الخارج مما يقصد لاستغلال الأرض ،
فلا زكاة في الحطب والحشيش غير المستغلين .

٣ — ألا يهلك الخارج كله ، فإن هلك بعضه سقطت الزكاة بحسابه ويخرج الواجب قبل إخراج للنفقات :

هذا ولا يشترط في الخارج مضى الحول ولا بلوغه نصاباً ،
والواجب في الخراجية ما يثفق عليه الحاكم مع أهلها .

وزكاة الزروع واجبة على الممتأجر الذي يباشر الزرع ، والزكاة حق الزرع وهو نوع من الشكر على نعمة إنبات الزرع وسلامته وبذلك كان الممتأجر هو المطالب بإخراج زكاة الأرض المستأجرة .

زكاة المعدن والركاز :

المعدن والركاز شرطا : مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا خلقيا أو كنزا دفنه الكفار .

وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما ينطبع بالنار .

٢ - مائس .

٣ - ما ليس بواحد منهما .

فالذي ينطبع كالحديد والذهب ، فالواجب فيه الخمس ، ومصرفه مصرف للغنيمة المذكور في قوله تعالى : « وادخلوا أنعمنا غنمكم من شيء فإن الله خمسه » ولرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله ^(١) ، والباقي للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة كالمحجر ، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان عليه علامة الإسلام فحكمه حكم اللقطة ، يعلن عنه ويعرف به ليأخذه صاحبه ، وإن لم يوجد له علامة يجعلها جاهليا إن وجد في أرض مملوكة ففيه الخمس والباقي للمالك . وأما المائس كالنقط والقطران فلا شيء . فيه ومثله ما ليس ينطبع ولا مائع كالنوصفات .

ولا شيء فيما يخرج من البحر كالنمبر والمؤلث والسك إلا إذا أعد للتجارة فيكون كمعروض التجارة وتجب فيه الزكاة .

[١] الأنفال : ٤١ .

مصارف الزكاة

مصارف الزكاة هي الجهات المستحقة لها ويجب صرفها اليها وهم ثمانية أصناف شملهم قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » .^(١)

والفقير : هو الذي يملك أقل من نصاب أو يملكه مشغولا لحوائجه الأصلية .

وللمسكين : هو الذي لا يملك شيئا .

والعامل عليها : هو القائم بتحصيل الزكاة بتكليف من الحاكم .
والمؤلفة قلوبهم : هم الذين كانوا يستألون بالزكاة للدخول في الدين أو لدفع شرهم أو تطهير قلوبهم ...
وفي الرقاب : العبيد الأرقاء الذين اتفقوا مع ساداتهم على عتقهم بمال يدفعونه اليهم ، وهم المساكين فيعطون من الزكاة إمامة لهم على الحرية .

والغارم : هو المدين الذي عجز عن سداد دينه الذي لم يستدنه

في مصحبة .

١ - التوبة : ٦٠

وفي سبيل الله: هم الجنود المجاهدون لإملاء كلمة الإسلام ، بذلك
فسره بعضهم وهو تفسير ضيق والأكثر على أن سبيل الله يشمل
كل ما فيه خير لجماعة المسلمين ^(١).

وابن السبيل : هو الغريب الذي انقطع عن أهله وماله بغرته
ولو كان له مال في وطنه .

وقد سقط من هؤلاء الأصناف صنف المؤلفات قلوبهم بوفاء
النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله قد أمر الإسلام وأغنى عنهم .

ويرى بعض العلماء أن مصرف المؤلفات قلوبهم مازال قائما ،
ومن هؤلاء العلامة الشوكاني حيث يقول :

« والظاهر جواز التأليف عند الحاجة ^(٢) إليه فإن كان في زمن
الإمام قوم لا يطعمونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته

[١] في جنوب شرق آسيا تقوم معارك عنيفة حول حمة توجيه جزء من الزكاة
لبناء مدارس اسلامية تواجه التبشير الذي هيأ مدارس على مستوى رفيع ليدخلها
أبناء المسلمين ، وعلّة هذه المعارك هو التفسير القديم لعنى : في سبيل الله ، ونود
أن نشر هنا إلى أن في سبيل الله : كل عمل اجتماعي أو تقاضي أو عسكري يخدم
الإسلام الحنيف .
« الإشراف الفنى »

[٢] كأن الإمام الشوكاني يرى ببصيرته حاجة الدعوة الإسلامية في العصر الحديث
إلى مثل هذا مصرف في آسيا وأفريقيا .
« الإشراف الفنى »

بالفسر والقلب ، فله أن ينألفهم ، ولا يكون لفسو الإسلام تأثير ،
لأنه لم ينفع في هذه الواقعة .

حقوق أخرى للفقراء والمساكين :

للفقراء حقوق أخرى غير الزكاة مقررة في أموال المسلمين وهي
أموال الكفارات التي أوجبها الله في الرجوع في الظهار وفي الخنث
في الأيمان وفي الفطر في رمضان للمعجز عن الصيام أو في الفطر ممدا .

حكمة تحديد مقادير الزكاة

تكلم العلماء والباحثون عن الحكمة في وجوب الزكاة وقالوا :
« إنها وصلة بين الأغنياء والفقراء وتأليف بينهم لينسق المجتمع
ويسوده الأمن والسلام .

وقلما نعرض أحد منهم لبيان الحكمة في تحديد مقادير الزكاة
ولماذا كانت في النقص بنسبة اثنين ونصف في المائة وكانت في المواد
الزكوية الأخرى يمثل هذه النسبة تقريباً .

ويلوح لنا أن تحديد هذه النسبة قد لوحظ فيه نسبة المعجز البشري
في الجماعة وأن هذه النسبة المالية تفي بحاجة المعجزة منها ، فالجماعة المجادة
الكاذبة العاملة بمبادئ الإسلام في وجوب السعي والكف لا يبلغ معجز
المعجزة فيها بالبطالة والشيذوخة والمرض إلا نسبة عددية تصد حاجتها
هذه النسبة المالية من الزكاة التي قررها الإسلام للفقراء في أموال
الأغنياء ، فإن زادت هذه النسبة العددية في صدقة التطوع
وكفارات الأيمان والعيام ما يواجهه هذه الزيادة .

ومن يتتبع الإحصاءات التي تجريها الدول لخصر حالات المعجز
في الجماعة يجدها تدور حول نسبة قليلة تغل حاجاته مثل هذه

النسبة المالية من زكاة الأموال ، وقد ألم بعض العلماء بنحو
هذا المعنى فقال :

« لا يقال : إن مقادير الزكوات لا تفي بمحاجات ذوي الحاجات ،
والتكليف بها لا جدوى له في تحقيق ما عرضنا له من أغراض وحكم
فإن ما يعطى من الزكاة وما يكون من كفارات مغاير كل ذلك
إلى ما يكسبه الفقير من عمله وما يصادفه من صدقات تطوع ،
كل هذا كفيل بمقاومة الحاجة لدى العائزين فإن لم يكفهم على
فرض فهو لمؤازرتهم ومعونتهم ؛ إذ للفروض أن الفقير يعمل ليكسب
ما احتلح وإن ضاقت بهم السبل فبيت المال ولي من لا ولي له . »

موقف والى الأمر من مانع الزكاة

يرى العلماء أن لولى أمر المسلمين باعتباره مسئولاً عن الفقراء واستخلاص إحقوقهم أن يحصل الزكاة من الأغنياء الباخلين بها قهراً منهم مهما كلفه ذلك حتى لو كلفه محاربتهم وقتالهم ، لأن الفقراء جزء من المسلمين ، وسد حاجتهم وإصلاح حالهم لإصلاح الحال المجتمع ، وولى الأمر مسئول عنه . يقول بعض المفسرين :

« وإمام المسلمين فى دار الإسلام هو الذى تؤدى له صدقات الزكاة وهو صاحب الحق بجمعها وصرفها لمستحقها ، ويجب عليه أن يقاتل الذين يمتنعون عن أدائها كما فعل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبو بكر ، رضى الله عنه ، فيمنعوا الزكاة من العرب ، وقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة من العرب ، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا - الأنثى من الممزر - كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . »

والزكاة هى الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين ، والصلاة المفروضة ، وأظهر آيات الإيمان وكان النبي ﷺ يبائع المسلمين على أدائها ، وأجمع المسلمون على كفر جاحدها ، ومعتحل تركها وأنى أرى أن هذا العمل لا يمتق الغاية فى تحصيل أموال الزكاة كلها لأن الوصول إلى معرفة مقادير الأموال لدى الأغنياء

ثم معرفة الواجب فيها مطلب^(١) هسير فأكثر أموال الناس غير ظاهر ويمكن إخفاء مظهر منه ، ووسائل الإخفاء كثيرة ، وفي الخزائن وفي شقوق الجدران ، وباطن الأرض وفي الأقارب والجيران بمحلات مختلفة للإخفاء ، واستخدامها في اقتناء التحف والصور بمجال آخر ولمارس العمليات المالية وسائل أدق من ذلك وأخفى .

ولقد كان هذا الحكم عمقاً للغاية منه حين كانت الأموال تتمثل في أعيان ظاهرة كالأنعام والأبقار والسلع التجارية التي يمكن معرفتها وضبطها أما في هذا العصر فإنها تتمثل في صور كثيرة . والواقع أن تحقيق هذا الركن يقوم على الإيمان والوجدان الديني والعمور بالمسئولية أمام الله ومراقبته والخشية منه في التفریط فيه فإذا قوى الإيمان والوجدان الديني في نفوس المسلمين اندفعوا إلى أداء الزكاة بحض اختيارهم دون حاجة إلى سلطان انقانون أو سطوة الحكم . فينبغي أن يسكون سبيلنا إلى ذلك تهيئة هذا الشعور الديني في نفوس الكبار وغرسه في نفوس الناشئة ليكون هذا الشعور دافعاً لهم إلى القيام بهذا الركن الإسلامي وغيره من الأركان والواجبات التي تصالح بها جماعة المسلمين

[١] تقوم المسئولية في الإسلام على أساس : « اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » .

والتأخ الإسلامي يمنع من عسر حج الزكاة بناء على هذا . « الإنشاف الفنى »

الوظيفة الثالثة للمال الضرائب

والضريبة بمعنىها العام ، جزء من المال يقدره ولي الأمر على المدول أيا كان مصدر ثمنه ، سواء أكان من الزراعة أم التجارة أم الصناعة أم غيرها ، يستعمل به حاجات الدولة حين لا تنقضي مواردها بتلك الحاجات :

وهو بالمعنى الاصطلاحي المال : « فريضة نقدية يسلم الفرد بأدائها للدولة طبقا لقواعد محددة باعتباره عضوا في المجتمع لا بغرض انفاقها للمصالح العام فحسب ، بل بغية تحقيق الرفاهية لجميع أفراد الشعب » .

ويختلف مقدارها باختلاف الحاجة واختلاف الزمن وهي مورد مالي استعدته الدولة واقتضته متطلبات الحضارة والتوسع في وجود الإنفاق في المصالح العامة ، ونظمها على صور تتوخى فيها العدالة ما استطاعت ، وربما كانت لها جذور في بعض الأمم تتمثل في نظم كان طابعها التظيم والطبقية .

وعلى السلم أن يؤدي هذه الضريبة كعضو في الجماعة الإسلامية ويخضع للقوانين التي يصدرها ولي الأمر فيها ^(١) ، سيما إذا علم أنها

[١] هذا الموضع في حاشية : لاطاعة المخلوق في معصية الخالق . (الإشراف الفني)

ضرورة تلجئ إليها الظروف الطارئة أو الدائمة .

وقد يبعث للمول على أن يؤديها عن رضا وطواعية أن يتحقق من ضرورتها وصواب وجوه صرفها ، ولا يتنع الإسلام من فرض مثل هذه الضرائب إذا دعت إليها حاجة .

كما تدل على ذلك ظواهر النصوص وعمل بعض الصحابة ، فقد أرسل عمر - رضى الله عنه - عام الجماعة إلى ولاية الأمصار أن يمدوه بالطعام والأموال ، فأرسل له كل وال ما استطاع إرساله ، وكان يوزع الطعام على الناس بالسوية .

ومن أقواله : « حينذاك لو امتدت الجماعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين ، فإن الناس لا يملكون على أنصاف بطونهم » ومن أقواله : « لو استقبلت من أمرى ما استديرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

ويقول الإمام النزالى : إذا خلت أبدي الجنود من الأموال ، ولم يكن من مال بيت المال ما يفي بنفقات الجيش وخيف من ذلك دخول العدو ببلاد الإسلام ، أو خيف حدوث الفتن الداخلية جاز للإمام أن يفرض على الأغنياء مقدار كفاية الجيش ، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران دفع أشد الضررين وأعظم الضررين . وما يؤديه كل واحد منهم قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به من نفسه وماله لو خلت البلاد من الجيش بحفظ نظام الأمور وقطع مادة الضرر .

ويقول بعض العلماء : « نستطيع أن نرى أن لولى الأمر الحق. إذا رأى المصلحة ودعت الحاجة أن يفرض على المسلمين وغيرهم ممن تحميمهم الدولة وينتمون بمرافقتها وقوتها، ما يحقق به المصلحة العامة. ويدفع الحاجة ، ولا يمنع من فرض ذلك على المسلمين ما أوجبه الله عليهم من الزكاة قرينة ودينا من صدقات تطهرهم وتزكهم » .

وتختلف الضريبة عن الزكاة من وجوه :

الأول : أن الزكاة فريضة دينية يأثم للمتاوان بها إثمًا عظيمًا ويمعص بتركها مع إثمائه بفرضيتها ويكفر بمحجدها لأنها أحد أركان الإسلام. ويقاقل عليها .

الوجه الثاني : أنها مقدرة محددة لا تزيد ولا تنقص، والضريبة ليست كذلك ، فإنها تختلف تبعًا لحاجة المجتمع إليها .

والوجه الثالث : أن مصارف الزكاة ضيقة وتوجه لفئة خاصة. بنص القرآن ، أما الضريبة فإن مصارفها غير محددة ولولى الأمر أن يوجهها إلى أى مصارف من موافق الدولة .

الوجه الرابع : أن الزكاة لا تجب إلا إذا بلغ المال قدرًا خاصًا يسمى نصابًا ولا كذلك الضريبة .

الوجه الخامس : أن الزكاة مقررة في أعيان مخصوصة، وهى النقود والأنعام ، والزروع والثمار والمعادن والركاز، والضريبة أشمل من ذلك .

لا تعنى الضريبة من الزكاة :

لأن الزكاة حق خاص بمصارفها كافة كرتنا لا تصرف إلى غيرهم ،
أما الضرائب فلجميع الأمة حق الانتفاع بما تقدمه من الخدمات
كتعبيد الطرق وتشجير الشوارع وخدمات الإسكان ووسائل
المواصلات ونحو ذلك .

تذييل

ويجوز أن نذيل هذا الموضوع بما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بما يتصل به في دورته الثانية المنعقدة في ٢٩ المحرم سنة ١٣٨٥ هـ (٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام به من أداء الزكاة المفروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة في نفود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالاً ذهبياً وجبت فيه الزكاة ، وذلك لأن الذهب أقرب إلى الثبات من غيره ويرجع في معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة إلى النقد الحاضر إلى ما يقرره الخبراء .

٣ - الأموال النامية التي لم يرد نص . ولا رأى فقهي بالإيجاب الزكاة فيها حكمها كالآتي :

(١) لا تجب الزكاة في أعيان العاثر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عنده توافر للنصاب ، وحولان الحول .

(ب) وإذا لم يتحقق فيها النصاب وكان لصاحبها أموال أخرى، تضاف إليها وتجب الزكاة في المجموع، إذا توافر شرط النصاب وحولان الحول.

(ج) مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع عشر صافي الغلة في نهاية الحول.

(د) في شركات التي يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات، وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة.

٤ - تجب الزكاة على المسكف في ماله وتجب أيضا في مال غير المسكف يؤولها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال.

٥ - تعتبر الزكاة أساسا لتكافل الاجتماع في البلاد الإسلامية كلها، وهي مصدرة لما تستوجب الدعوة إلى الإسلام والتميز بمحقاته وإعانة المجاهدين في سبيل تحرير الأوطان الإسلامية.

٦ - تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل إقليم بما يناسبه.

الوظيفة الرابعة للبيان الإنفاق في سبيل الله، المصلحة العامة

ففي الإسلام بالمجتمع عناية كبيرة ، فرض له من مال الأغنياء حصتين ، حصة مفروضة محددة ، وهي حصة من الزكاة فقد جعله الله أحدهما في الزكاة الثمانية التي شملها قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلوهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فسبيل الله هو المصالح العامة للجماعة المسلمين . وحصة غير محددة ، وهي الحصة التي تسخوها نفوس الأغنياء بدافع من وجدانهم الديني ودافع تقديرهم لحاجته ، وتزداد هذه الحصة دون حدود كلما قوى إيمان المسلم واستجاب لمتغضى إيمانه ونداء ضميره .

هذا وقد كرر الله الدعوة إلى الإنفاق في السبيل ، وصور ذلك الإنفاق بأنه إقراض له ووعد - ووعد الحق ، بأنه سيخلقه قال تعالى : « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلتقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين » وقال : .

« الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون »

وقال تعالى : « وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » .

وقد نهى الله سبحانه وتعالى إلى أن البر ليس في التوجه إلى المشرق أو المغرب ولكن البر الصادق الدال على إخلاص المرء وسلامة قلبه هو بذل المال العزيز على النفس في مواضع الحاجة حيث يسمح به همة يتيم أو يسكن به قلب ملهوف أو يسد به خلة محتاج أو يملك به رقة رقيق أو يصل به ذا قرابة ، فذلك هو البر الذي يحبه الله ويرضاه عنه حيث يقول : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والمائلين فى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء ، وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون »

وقال بعض المفسرين فى تفسير قوله تعالى : « من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ، وله أجر كريم » مى الله سبحانه قرضا ما ينفق فى سبيله وفى وجوه الخير ابتغاء مرضاته .. دلالة على أنه صيرده على المنفق ، ثم ذكر صراحة أنه سيعطيه أجرا كريما وأنه سيعضاعف هذا الأجر الكريم ، ولا يوجد ما هو أبلغ

في الحث على الصدقة والإحسان من هذا التعبير، يقول الله سبحانه
هذه يدى بسطتها أريد قرضا سأرده وسأجزى عليه أجرا كريما
مضاعفا ، فمن الذى يسمع هذا ولا يبادر إلى الإجابة ويتم عقد
القرض مع الله ؟ فالجثة مسروقة مساق التمثيل وأثرها ظاهر في النفس
وهي أبلغ من كل عبارة تقال في الحث على الصدقة .

وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا بني آدم إنك
إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف
وابداً بمن تعمل ، واليد العليا خير من اليد السفلى » وعنه أيضاً
أنه قال : « ما طاعت شمس قط إلا وبجنتيها ملاكان يناديان اللهم
من أنفق فأعقبه خلفاً ، ومن أمسك فأعقبه تلفاً »

والأحاديث التي تدعو إلى البذل والإنفاق في سبيل الصالح العام
لا حصر لها ، وكلها تدل على روح الإسلام وحب التعاون والتناصر
تحقيقاً للوحدة التي يبتغيها وتزهيداً في المال إذا وجدت مصارفه ،
وبأن موضع الحق فيه ، وهذا يدل على قيمة المال وعلى أن له قدراً
عظيماً ، فإنه وسيلة إلى تحصيل الأجر العظيم من الله ووصيلة إلى أن
يمتد مع الله قروصاً ، وهو وسيلة في إعزاز البلاد وإعزاز الدين إذا
ما تعرض للحلم للجهاد ، فلا يجوز التزهيد في المال على معنى عدم
طلبه وعدم جمعه وإنما يكون التزهيد على معنى عدم حبه الحب

للاوجب لادخاره ، وكيف يزهد في المال مع أن الله وعد منفقه بالأجر العظيم .

وسبيل الله أو للصلحة للعامة ليس لها حدود تقف عندها ولا يمكن حصر وجوهها فكل شأن من الشؤون التي تصلح بها حال للمسلمين وتقوى شوكتهم وترهب أعداءهم وتنهض بمستواهم العلمى والصحى والاجتماعى والعمرانى هى سبيل الله .

وتزداد مسئولية المسلمين نحو هذا المصرف كلما تقدمت الحضارة واستبحر العمران وازدادت مرافق الأمة واشتدت الحاجة إليها .

ولقد اقترح بعض الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى إزاء ضائكة حصة هذا المصرف لضعف الوجدان الدينى أن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية لمعالجة النقص فى هذا المصرف .

ومما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية مما يتصل بهذا الموضوع فى دورته الثانية المنعقدة فى ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ (٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - الإسلام يدعو إلى الإنفاق فى سبيل الله ، وينهى عن البخل ، وقبض اللبى عن بذل الخير .

٢ - الإسلام يدعو إلى الحب بغير المسلمين ، مساواة لهم بإخوانهم المواطنين من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد فى المجتمع الإسلامى .

الفهرس

المفحة	الموضوع
٣	تقديم
٩	مقدمة
١٣	من شئون العمل
١٤	وجوب العمل
١٩	العمل المحظور
٢٥	ما يحل وما يحرم من السؤال
٢٩	للرأة أن تعمل
٣٥	لعمال وأصحاب رءوس الأموال واجباتهم وحقوقهم
٣٩	وجوه للعاش
٤١	الزراعة
٤٥	التجارة
٤٩	الساحة في البيع والشراء
٥٣	الاحتكاك (لأشوق للسوداء)
٥٩	الصناعة
٦٣	من شئون المال
٦٥	المال
٦٩	وظائف المال

المصحة	الموضوع
٧١	الوظيفة الأولى للعمال
	الإتفاق على النفس والأمر
٧٥	الوظيفة الثانية للعمال - الزكاة
٧٩	المواد التي يجب فيها الزكاة
٨٥	مصارف الزكاة
٨٩	حكمة تحديد مقادير الزكاة
٩١	موقفه الأول الأمر من مانع الزكاة
٩٣	الوظيفة الثالثة للعمال - الضرائب
٩٧	تذييل
٩٩	الوظيفة الرابعة للعمال
	الإتفاق في سبيل الله : المصلحة العامة
١٠٣	الفهرس

رقم الإيداع ٥٠٨١ لسنة ١٩٧٥

الكتاب القادم

الاسراء والمعراج

مضوية الدكتور عبدالحليم محمود

وكيل الأزهر

يصدر في منتصف شهر جمادى الآخرة

طبعت بمطبعة الأزهر

الثنى ٥ فروش